خطوط المواجهة الجندرية:

قراءات نسوية للعسكرة في السودان، جنوب السودان، وإريتريا

ANBARIYA

فهرس المحتويات

الملخص التنفيذي 3
كلمات الشكر والتقدير 4
الخلفيـــة 5
الدوافـــع 6
الإطار النظري 6
النقد النسوي للعسكرة 6
النساء بوصفهن فاعلات مُعسكرات 7
إطار السوق السياسي 7
المنهجية والمقاربات النسوية 8
نطاق الدراسة والقيود والاعتبارات الأخلاقية 8
هيكل البحث 9
السياق التاريخي والسياسي 10
السودان 10
نظرة عامة 10
تاريخ العسكرة في السودان 10
الثقافات والمجتمعات المسلَّحة 11
الجماعات النسائية، والنسوية، والتضامن 12
التماسك الاجتماعي 13
التأرجح بين الحرب والسلام 13
التأثيرات الإقليمية والدولية على حالة العسكرة في السودان 14
الاقتصاد السياسي لحرب الخامس عشرمن أبريل 14
جنوب السودان 16
نظرة عامة 16
العسكرة في جنوب السودان 16
سلام المصالح والمحاصصة 17
تراجع النشاط المدني 18
المظاهر الاجتماعية والاقتصادية للعسكرة 18
االحياة تحت وطأة الخوف 19
الاقتصاد السياسي للحرب 19
الأثر الجندري للعسكرة 20
إريتريا 21
نظرة عامة 21
خدمة وطنية مدى الحياة 21
العرق، الطبقة والنوع الاجتماعي 23
قمع ممتد 23
تحليل مقارن: الأثر الجندري للعسكرة 24
النساء كمقاتلات 24
أثر الحرب والعسكرة على النساء والفتيات 25
النساء كلاجئات 27
الخاتمـة 28
التوصيـــات 29
المراجع 30

الملخص التنفيذي

يتناول هذا البحث الأبعاد الجندرية للعسكرة في كل من السودان، جنوب السودان، وإريتريا، وهي ثلاث دول شكّلتها الصراعات الممتدة، والحكم السلطوي، والموروثات الاستعمارية التي تركت بصماتها العميقة على الحياة المدنية. ينطلق البحث من سؤال محوري: ***كيف تعيد العسكرة، بوصفها استراتيجية سياسية وواقع مُعاش، تشكيل الأدوار والهويات والعلاقات الجندرية وموازين القوة؟*** بدلًا من النظر إلى العسكرة كحدث أو سياسة مُنفردة، بل ينظر إليها كعملية تاريخية ممتدة؛ تتجذّر في العنف الاستعماري، وتستمر بفعل النخب السياسية بعد الاستقلال، ويُعاد إنتاجها من خلال تسييس الأمن في تفاصيل الحياة اليومية.

تكشف الدراسة كيف تُنتج الدول المُعسكرة أشكالًا عنيفة من الذكورية، وكيف تعتمد عليها، تم ذلك عبر مقابلات منظمة مع ناشطات نسويات، وأكاديميات، ومنظّمات سياسيات، وصحفيات متخصصات إلى جانب جلسات نقاش مركزة مع نساء وفتيات نازحات. في هذا السياق، تُصوَّر النساء كضحايا وأدوات في آن واحد؛ يُستخدمن كسلاح في النزاعات عبر العنف القائم على النوع الاجتماعي، وفي الوقت نفسه يتم تهميشهن وإقصاؤهن من العمليات السياسية الرسمية.

تُظهر النتائج أن العسكرة تؤدي إلى تفاقم المخاطر الجسدية والنفسية التي تواجهها النساء والفئات المهمشة، كما تسهم في تحويل الموارد العامة بعيداً عن خدمات الرعاية الاجتماعية لصالح تمويل العنف الرسمي، مما يفاقم الفقر بين الفئات الأكثر هشاشة، ويُضيف أعباءً من العنف على واقع النساء اليومي. والأهم من ذلك، يكشف البحث عن نمط متكرر: إذ رغم الدور المحوري الذي تلعبه النساء في حركات المقاومة، يتم تهميشهن بصورة ممنهجة عند الانتقال إلى المراحل السياسية الرسمية. فبينما تكون مساهماتهن حاسمة في لحظات التغيير، غالباً ما يتم قمع الأجندات النسوية وقضايا النساء خلال عمليات بناء السلام وتشكيل الدول.

يدعو هذا البحث إلى إعادة تصور مفهوم الأمن خارج إطار العسكرة، بحيث يرتكز على الرعاية والعدالة والمساواة بين الجنسين، مع تضخيم إعلاء أصوات النساء والمهمّشات اللواتي يقاومن الاستبداد من الهوامش.

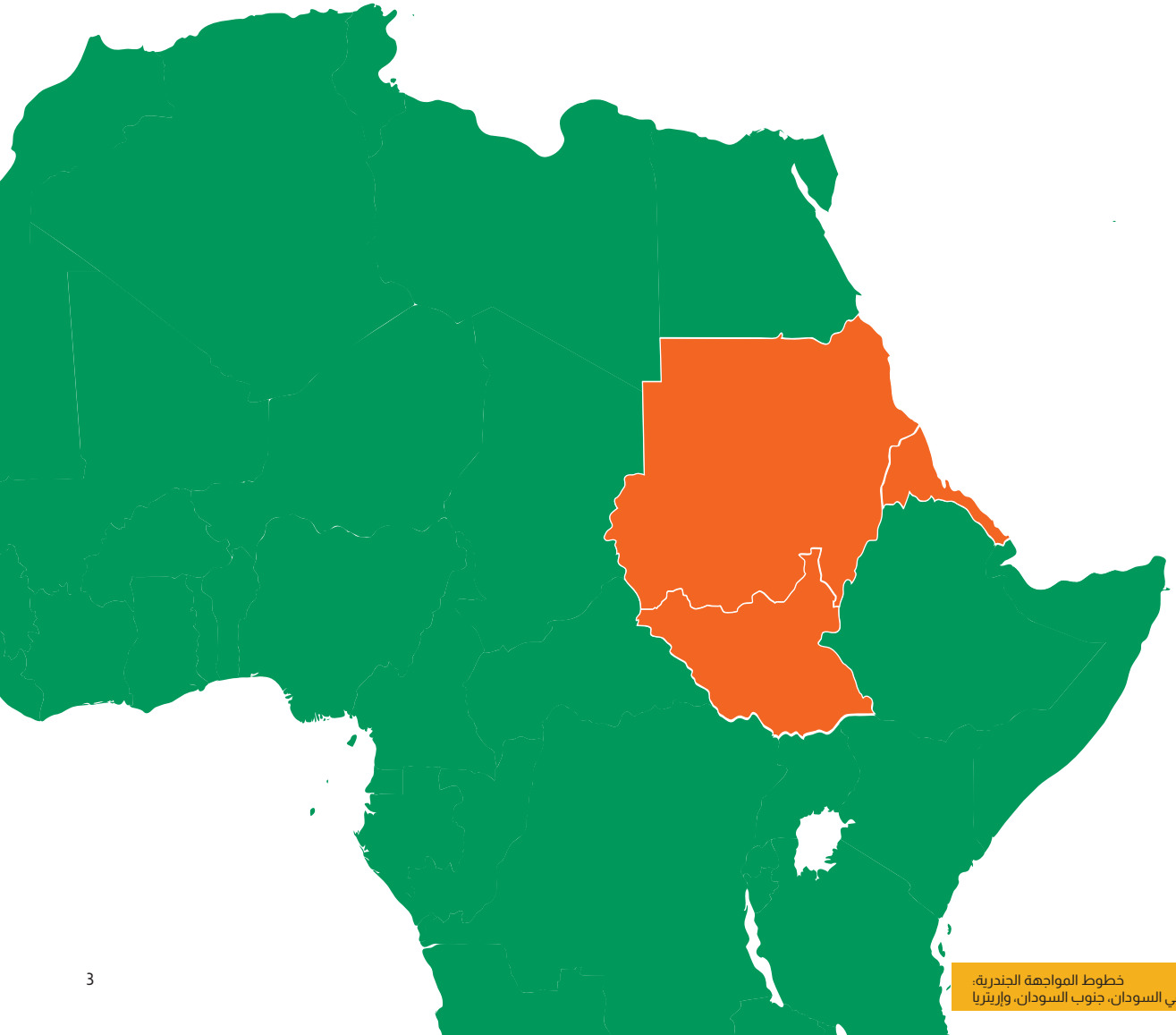

خطوط المواجهة الجندرية:
قراءات نسوية للعسكرة في السودان، جنوب السودان، وإريتريا

كلمات الشكر والتقدير

نـود أن نتقـدم بجزيـل الشـكر والامتنـان لـكل مـن شـاركن فـي المقـابلات وجلسـات النقـاش المركـزة، بمـن فيهـن النسـاء فـي السـودان وجنـوب السـودان، والنسـاء والفتيـات مـن المجتمعـات الإريترية فـي الشـتات. لـولا تحليلاتكـن وتجاربكـن الشـخصية والـرؤى القيّمـة التـي شـاركتن بهـا معنـا، لمـا كان هـذا البحـث ليـرى النـور.

كمـا نعبـر عـن خالـص امتناننـا للخبيـرات اللاتـي شـاركن فـي ورشـة مراجعـة النتائـج، حيـث قدمـن آراءهـن وتأملاتهـن حـول المحـاور الأساسـية لهـذا البحـث ونتائجـه الرئيسـية.

ولا يفوتنـا أن نتوجـه بشـكر خـاص لـكل مـن تجـرأ وتطـوع لإيصـال صوتـه ضمـن قسـم البودكاسـت المصاحـب لهـذا المشـروع، ممـا سـاعد فـي نقـل واقـع هـذه القضايـا المعقـدة إلـى المجـال العـام مـن خلال قـوة السـرد القصصـي.

لقـد أُنجـز هـذا البحـث بوعـي تام بحساسـية هـذا الموضـوع وخطورتـه السياسـية، خاصـة فـي بيئـات مُعسـكرة يتـم فيهـا تجريـم المعارضـة، ويُسـتهدف فيهـا النشـاط النسـوي أو الحقوقـي بشـكل ممنهـج. إن إجـراء بحـث حـول العنـف القائـم علـى النـوع الاجتماعـي، وعسـكرة الدولـة، وأشـكال المقاومـة، ينطـوي علـى مخاطـر شـخصية وجماعيـة كبيـرة. وقـد أثّـر هـذا الواقـع فـي منهجيتنـا واعتباراتنـا الأخلاقيـة طـوال مسـار العمـل، ويعـزز التزامنـا الراسـخ بحمايـة هويـة وسلامـة جميـع المشـاركات فـي هـذا البحـث.

الخلفيـــة

شـهدت منطقـة شـرق أفريقيـا صراعـات متواصلـة وعسـكرة ممنهجـة طـوال معظـم حقبـة مـا بعـد الاسـتقلال. ***كيـف يمكـن فهـم هـذه الديناميـات مـن منظـور جنـدري؟*** ومـا هـي آثارهـا المباشـرة علـى النسـاء والفئـات المهمشـة؟ هـذان همـا السـؤالان المحوريـان اللـذان ينطلـق منهمـا هـذا البحـث.

يمكـن فهـم العسـكرة بوصفهـا ظاهـرة ثقافيـة وأيديولوجيـة، حيـث تصبـح الأولويـات والأفـكار والقيـم العسـكرية متغلغلـة فـي مختلـف جوانـب المجتمـع[1]. وتشـمل العسـكرة أربـع سـمات أساسـية: توسـيع بنيـة القـوات العسـكرية، هيمنـة الجيـش علـى السياسـة، تفضيـل الحلـول القسـرية/العنيفة للمشـكلات السياسـية، والأسـس الثقافيـة التـي تبـرر العنـف المنظـم مـن قبـل الدولـة.[2]

يتقاسـم السـودان وجنـوب السـودان تاريخـاً مشـتركاً طُبِـع بالعنـف المنهجـي مـن قبـل الدولـة، والحـروب الأهليـة، والتعبئـة السياسـية، واقتصـاد سياسـي شـكّل الملامـح الرئيسـية للمشـهد السياسـي فـي البلديـن. أمـا فـي جنـوب السـودان، فقـد جـاء عصـر مـا بعـد الاسـتقلال ليُعيـد إنتـاج نفـس أنمـاط القمـع السياسـي والفسـاد والعسـكرة، مستنسـخاً اسـتراتيجيات السـودان نفسـها فـي التعامـل مـع الأمـن واقتصـاد العنـف.

وفـي حيـن يواصـل السـودان تاريخـه المتقلـب مـع انـدلاع الحـرب الحاليـة فـي أبريـل 2023، لـم يشـهد المشـهد السياسـي فـي إريتريـا أي تغييـر يُذكـر منـذ أن أحكـم الرئيـس أسـياس أفورقـي قبضتـه علـى السـلطة فـي عـام 1994. فلا يوجـد فـي البـلاد دسـتور فعّـال، ولا انتخابـات، ولا صحافـة مسـتقلة، ولا مجتمـع مدنـي خـارج سـيطرة الدولـة. ويُعتبـر التجنيـد الإجبـاري المفتـوح إلـى أجـل غيـر مسـمى سـمة محوريـة لهـذا النظـام، إذ تُعسـكر بـه تفاصيـل الحيـاة اليوميـة، مـا يجعـل النسـاء عرضـة بشـكل خـاص للعنـف القائـم علـى النـوع الاجتماعـي والانتهـاكات داخـل المؤسسـات العسـكرية.

الدوافع

في ظل تصاعد العسكرة في منطقة شرق أفريقيا، تصبح دراسة أثر العسكرة على العلاقات الجندرية أمراً بالغ الأهمية، سواء من ناحية رسم السياسات أو لفهم أعمق لواقع هذه المجتمعات وتاريخها المعقد. يركز هذا البحث على السودان، جنوب السودان، وإريتريا، لاستكشاف الكيفية التي ما تزال تركة الحروب والنزوح والعسكرة تُعيد عبرها تشكيل الأدوار الجندرية، وتُضيّق الفضاء المدني، وتحد من مشاركة النساء في الحياة السياسية والاجتماعية، عبر الأجيال وعبر الحدود.

يُعدّ الربط بين العسكرة وواقع النساء والفتيات في هذه الدول الثلاث خطوة محورية لبناء إطار تحليلي يمكن من خلاله تتبّع قضايا المساواة بين الجنسين، وحقوق النساء، والطموحات النسوية نحو مجتمعات عادلة وكريمة. ومن خلال تزويد الناشطات والناشطين، والأكاديميين، والممارسين المهنيين بالمعرفة والتحليل، يسعى هذا البحث إلى التأثير في الدراسات المستقبلية وفي التدخلات العملية التي تتناول قضايا مثل آثار الاستعمار، الاقتصاد السياسي للحروب والهيمنة الجديدة، تجارة السلاح، والنوع الاجتماعي، والهوية الجندرية، إلى جانب قضايا أخرى.

وبالقدر نفسه من الأهمية، يخاطب هذا البحث جمهوراً أوسع في منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، لا سيما أولئك الذين يعيشون يومياً تبعات العسكرة. ومن خلال تحليل آليات هذه الأنظمة العسكرية في تشكيل تفاصيل الحياة اليومية، يسعى البحث إلى بناء معرفة تمكّن المجتمعات من إدراك واقعها، والمقاومة، والتفكير في بدائل خارج منطق القوة العسكرية.

الإطار النظري

النقد النسوي للعسكرة

يركز هذا البحث على دراسة التأثير الجندري للعسكرة على النساء والفتيات في شرق أفريقيا، مع التركيز على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، وكيف تقوض العسكرة قدرتهن على الفعل والوكالة على أنفسهن.

إن العلاقة المتشابكة بين العسكرة وخطابات النوع الاجتماعي جديرة بالتحليل والتتبع، حيث إن «عسكرة المجتمعات لها انعكاسات عميقة على كيفية تشكّل خطابات النوع الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، تؤثر هذه الخطابات على آليات عمل العسكرة، وعلى التنظيم الضروري للمجتمع في أوقات النزاع، خصوصاً في أوقات النزاعات المسلحة أو في مراحل التوترات المتصاعدة والتحولات الهشة نحو السلام. فعلى سبيل المثال، في مثل هذه الأوضاع، تبرز أنماط معينة من الأدوار الجندرية، حيث يُتوقع من الرجال أن يؤدوا دور ‹الرجولة› أو ‹الذكورة›، ومن النساء أن يجسدن ‹الأنوثة›، بما يخدم منطق الحرب والعنف.»[3]

تتناول سينثيا إنلو الديناميكيات الجندرية للعسكرة[4]، مسلطةً الضوء على كيفية إرتباط العدوان، والقوة، والحماية بالرجولة، في حين تُؤطر الأنوثة غالباً في إطار الضعف والسلام وأدوار الرعاية. تعمل مفاهيم التدريب العسكري والأعراف والثقافة على إدامة الذكورة المهيمنة في هذه السياقات. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تُصوَّر النساء على أنهن بحاجة إلى الحماية، أو يتم تهميشهن تماماً في السرديات العسكرية، إلا إذا كنّ يشغلن أدواراً تتماشى مع التصورات الذكورية، مثل زوجات العسكريين أو مقدّمات الرعاية الصحية في المؤسسات العسكرية.

أما أمينة ماما ومارغو أوكازاوا-ري، فتتناولان مفهوم العسكرة من منظور يربطها بفهم أعمق للصراعات، بوصفها ليست مجرد أحداث معزولة، بل مظاهر مرئية لديناميكيات متجذّرة تتعلّق بالجنس والعرق والطبقة الاجتماعية. فهذه الديناميكيات عادةً ما تكون قائمة قبل اندلاع النزاع، وتتفاقم بشكل حاد خلال فترات الحرب، وتستمر في التأثير على المجتمع حتى بعد توقيع اتفاقيات السلام ووقف الأعمال العدائية العلنية.[5]

يساعد هذا المنظور في تطوير نظريات نسوية لفهم العنف القائم على النوع الاجتماعي، بوصفه تعبيراً عن علاقات قوى غير متكافئة، وديناميكيات جنسانية تتجاوز حالات العنف المباشرة.[6] ومن هذا المنطلق، يصبح مفهوماً كيف أن «المؤسسة العسكرية تحتاج إلى تهميش النساء من أجل إعادة تأكيد هويتها الذكورية»[7]، وهو مدخل لفهم سياقات كاملة من العنف الجنسي والعنف ضد النساء والفئات والمجتمعات المهمّشة.

في ظل العسكرة، تسود سياسات الاغتصاب، حيث يُستخدم الاغتصاب كسلاح من قِبل المقاتلين ضد خصومهم. سواء داخل مؤسسات الجيش أو في سياق النزاعات، فإن انتشار الاغتصاب والاعتداء الجنسي يكشف عن طبيعة العلاقات الاجتماعية العنيفة المتجذّرة في هذه السياقات. ويأخذ هذا العنف أشكالًا متعددة، منها: الاغتصاب الجماعي للمدنيّات باعتباره «ترفيهاً» أو «جائزة» للنصر العسكري استخدام الاغتصاب الجماعي كاستراتيجية أو سلاح حرب؛ استعباد النساء والفتيات لتقديم خدمات جنسية للجنود والضباط.[8]

ولفهم «السبب» الكامن وراء سياسات الاغتصاب في السياقات العسكرية والصراعية، تشير روث سيفرت إلى أن «الاغتصاب يُعد عنصراً روتينياً ضمن الاستراتيجيات العسكرية، ويُوظَّف بهدف كسر إرادة العدو، وتحطيم معنوياته، وضرب تماسكه، وتقويض

صورة العدو عن نفسه ومفهومه لذاته».[9]

وأضافت أيضاً أن «النساء هن من يمسكن بزمام تماسك الأسر والمجتمعات. ويهدف تدميرهن الجسدي والنفسي إلى تدمير الاستقرار الاجتماعي والثقافي... ففي العديد من الثقافات يُنظر إلى جسد المرأة باعتباره تجسيداً للأمة بأكملها... ومن ثم يُعد اغتصاب نساء مجتمع أو ثقافة أو أمة ما، اغتصاباً رمزياً لجسد ذلك المجتمع.[10]»

وفي ملاحظة بالغة الأهمية، ترى أمينة ماما ومارغو أوكازاوا-ري أن فكرة إنشاء الجيوش ذاتها هي امتداد للمشروع الاستعماري، حيث قالتا:

«يجب ألا نستغرب هذا، فقد كان امتلاك القدرة على الحفاظ على جيش نظامي دائم في أوقات السلم، سمة أساسية في تعريف الدولة منذ نشأتها. أما المجتمعات التي لم تكن تمتلك جيوشاً دائمة (كما هو الحال في أجزاء واسعة من أفريقيا)، فكانت تُصنف بأنها «مجتمعات بلا دولة» أو «مجتمعات بلا رأس». ولذا، كان تأسيس جيش كل أفراده من الذكور يُعتبر جزءاً جوهرياً من مهمة الاستعمار «الحضارية»، والتي تهدف إلى صناعة ذكورية محددة بين السكان الأصليين.»[11]

وتكمن أهمية تبنّي منظور نسوي في تحليل العسكرة في أفريقيا وتأثيرها الجندري، في قدرة النظرية النسوية على معالجة العوامل التاريخية مثل الاستعمار وإرثه، بما في ذلك مؤسسات الدولة العسكرية ذاتها، والكشف عن الدور الذي لعبه الاستعمار في بناء أنماط ذكورية مُعسكرة. وبالإضافة إلى فهم الإرث التاريخي، تسلط النظريات النسوية الضوء على دور الرأسمالية في تعميق أزمات الدولة القومية، من خلال سياسات الديون، والمؤسسات المالية الدولية، والنهج الاقتصادي المعولم. فقد تداخلت الرأسمالية مع الاستعمار لإنتاج حالة دائمة من الفقر، وانعدام المساواة، والقمع، والعنف المُمَنهج من قِبل الدولة.

وفي السياق الأفريقي، يمكن فهم ظاهرة تكوين الميليشيات والجماعات المسلحة وعسكرة المجتمعات كنتاج مباشر لسياسات الخصخصة، وتوجيه الميزانيات السنوية نحو الأمن، وتراجع الإنفاق على المؤسسات العامة مثل الصحة والتعليم؛ وبمعنى آخر: نحن أمام أزمة رعاية.

أما ما يُعرف بالمجمع الصناعي العسكري، فهو تحالف متشابك بين فروع الجيش المختلفة والمورّدين الصناعيين، بما يشمل شركات تصنيع الأسلحة، والمقاولين الدفاعيين، وشركات التكنولوجيا. وغالباً ما يُعطي هذا التحالف الأولوية للمصالح البيروقراطية على حساب الاحتياجات الفعلية للأمن القومي، ما يؤدي إلى تصاعد الإنفاق العسكري. وفي كثير من الأحيان، يتم تخصيص موارد ضخمة لمشاريع عسكرية ومنظومات تسليح قد لا تكون ذات صلة مباشرة بأهم التهديدات الأمنية الحقيقية للدولة. ومن ثم، يُعزز هذا الوضع دورةً تقود فيها مصالح المتعاقدين العسكريين والبيروقراطيين القرارات السياسية، وهو ما قد يهمّش التقييمات الموضوعية للاحتياجات الدفاعية، ويؤثر سلباً على كفاءة الإنفاق العسكري واستراتيجيات الدفاع.

وفي ظل هذه الظروف، يُشجع الخطاب القومي العسكري على الاستقطاب، حيث يُبنى شعور الجماعة على معارضة «الآخر» وتحديد هويتها من خلال الاختلاف والصراع معه.

النساء بوصفهن فاعلات مُعسكرات

انتقدت سينثيا إنلو أيديولوجية العسكرة، واعتبرتها عنصراً يُسهم بشكل مباشر في اضطهاد النساء. ومن جهة أخرى، ترى نسويات أخريات أن «المؤسسة العسكرية نفسها تستخدم خطاب دعم المساواة بين الجنسين كوسيلة في حملات التجنيد، لكن يصعب تصوّر أن مؤسسة قائمة على قيم ذكورية مثل العدوانية يمكن أن تكون صادقة فعلًا في دعم تحرر النساء. فإذا كان انضمام النساء إلى الجيش يؤدي إلى تحويلهن إلى آلات قتل لا تسأل ولا تناقش، فأي شكل من أشكال التحرر أو التقدم يتحقق حينها؟ وأي نوع من المجتمعات يَدعمن حمايته؟»[12]

ورغم هذه النقاشات، ما تزال هناك فجوة معرفية قائمة في فهم دور النساء في سياقات العسكرة، سواء في معارك التحرير أو الدفاع عن أنفسهن ومجتمعاتهن.

إطار السوق السياسي

يُعتبر إطار «السوق السياسي» عدسة تحليلية لفهم المعاملات السياسية اليومية. ففي البلدان التي تهيمن فيها سياسات النهب والمعاملات الشخصية على المؤسسات والقوانين، تصبح النتائج السياسية محكومة من خلال «الميزانيات السياسية» التقديرية المتاحة للسياسيين، وبسعر الولاء السياسي والخدمات والمناصب العامة.[13]

يساعد هذا الإطار في تفسير كيفية عمل السياسة في السودان وجنوب السودان، حيث يُنظر إلى السياسة بوصفها سوقاً تُباع فيه المناصب العامة والولاءات والخدمات السياسية. وغالباً ما تلجأ النخب السياسية السودانية إلى تشكيل الميليشيات وإبرام اتفاقيات سلام لاحقاً، كجزء من انخراطها في هذا السوق السياسي.

منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل في عام 2005، عمل جنوب السودان كنموذج للسوق السياسي الريعي القائم على النفط، حيث يمنح الحاكم (الرئيس سلفا كير) حق الوصول إلى عائدات النفط مقابل الحصول على الولاء السياسي.[14]

المنهجية والمقاربات النسوية

تصميم البحث

- **المنهج: دراسة نوعية**
- **نوع الدراسة: وصفية واستكشافية.**

طرق جمع البيانات

- **مراجعة الأدبيات:**

• مراجعة شاملة للدراسات والأدبيات المتوفرة حول العسكرة وتأثيراتها الجندرية، مع تركيز خاص على منطقة شرق أفريقيا، وبالأخص على جنوب السودان، السودان، وإريتريا.

• تحديد الثغرات البحثية في الأدبيات الحالية، وتصميم نطاق الدراسة استجابةً لهذه الفجوات.

- **البيانات النوعية:**

• **المقابلات:** تم إجراء 11 مقابلة معمّقة مع ناشطات ونسويات وأكاديميات وصحفيات من السودان، جنوب السودان، وإريتريا، لفهم أعمق لسياق العسكرة وتأثيراتها الاجتماعية والجندرية.

• **مجموعات النقاش المركزة:** أُجريت 3 جلسات نقاش مركزة مع أشخاص متأثرين بالعسكرة، بالإضافة إلى بعض المصادر الرئيسية لجمع وجهات نظر وتجارب متنوعة.

• **البيانات الثانوية:** تحليل بيانات صادرة عن جهات حكومية وغير حكومية ومصادر أخرى حول العسكرة وآثارها الجندرية.

أسئلة البحث

1. ما هو الأثر الجندري الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لموجة العسكرة الحالية في منطقة القرن الأفريقي من منظور النساء في المنطقة؟

2. كيف تؤثر العسكرة على الصحة النفسية للنساء والفتيات، وعلى سلامتهن وأمنهن، وعلى قدرتهن على التنظيم والعمل الجماعي؟

3. كيف تسهم العسكرة في إنتاج أنماط الذكورية المُعسكرة؟

ركز هذا البحث على تجارب النساء والفتيات، إلى جانب شهادات بعض الرجال، لفهم تأثير العسكرة على الديناميكيات الجندرية والحياة اليومية، مع الاعتراف بأهمية التجارب الشخصية في إنتاج المعرفة النسوية.[15]

وقد اعتمد البحث على مفهوم التقاطعية بوصفه إطاراً نظرياً في تصميم منهجية البحث، حيث جرى أخذ اختلافات النساء بعين الاعتبار، بما يشمل الطبقات الاجتماعية، والانتماءات العرقية، والقدرات الجسدية/الإعاقة ، والفئات العمرية، وغيرها من الهويات المتقاطعة، بهدف تجنّب النظرة الاختزالية/الجوهرانية للجندر.

نطاق الدراسة والقيود والاعتبارات الأخلاقية

يُركّز هذا البحث على ثلاث دول هي: السودان، جنوب السودان، وإريتريا، وينظم حول ثلاث محاور أساسية: أولًا: تدرُس التاريخ السياسي للعسكرة في هذه السياقات، من خلال تحليل كيفية ظهور العسكرة بوصفها ظاهرة سياسية واجتماعية واقتصادية مهيمنة، مع تتبّع دور الاقتصاد السياسي الإقليمي والدولي في تشكيلها. ثانياً: التأثيرات الاجتماعية والمجتمعية للعسكرة، من خلال تتبّع آثارها على المجتمعات المختلفة. وأخيراً: تبحث الدراسة الأبعاد الجندرية للعسكرة، عبر استكشاف كيفية تأثيرها على تجارب النساء والرجال بشكل متباين.

غير أن تحليل أثر العسكرة في إريتريا واجه تحديات عديدة، بسبب سياسات النظام الانتقامية ضد أي فرد يشارك في مثل هذا النوع من الأبحاث أو ينتقد النظام السياسي في البلاد. إذ حاول فريق البحث التواصل مع عدد كبير من النشطاء والناشطات لإجراء مقابلات، لكن كثيرين/ات رفضوا المشاركة خوفاً على حياتهم أو حياة أفراد عائلاتهم داخل إريتريا. وبالمثل، كانت بعض النساء الإريتريات في المهجر مترددات قبل الانضمام إلى مجموعات النقاش المركزة.

إن استكشاف تأثير العسكرة على الهويات الجندرية والجنسانية المتنوعة والهويات الجندرية غير المعيارية ضمن هذا البحث محدود جداً، نظراً لأن هذا الجانب لم يُدرس بشكل كافٍ، كما أن الوصول إلى الناشطين/ات مقيد بسبب التجريم والوصمة الاجتماعية.

الاعتبارات الأخلاقية التي تم اتباعها في هذا البحث هي كما يلي:

- السرية وعدم الكشف عن الهوية: لم تُذكر أي أسماء، وتم استخدام أسماء مستعارة عند الحاجة.
- لتجنب أي مخاطر محتملة، قمنا بإزالة أي معلومات قد تؤدي إلى تحديد هوية المشاركين في المقابلات أو من شاركوا في مجموعات النقاش المركزة.

- أمـن البيانـات: تـم حفـظ التسـجيلات الصوتيـة والنصـوص والملاحظـات بشـكل آمـن ومتـاح فقـط لأعضـاء فريـق البحـث المُصـرّح لهـم.
- نهـج جمـع البيانـات المبنـي علـى الوعـي بالصدمـات: عنـد تنـاول موضـوع العسـكرة والصـراع، تمـت مـع مراعـاة الحساسـية الثقافيـة والاحتـرام.

هيكل البحث

يُقسـم هـذا البحـث إلـى سـتة أقسـام رئيسـية. بعـد المقدمـة، يقـدم القسـم الثاني الإطـار النظـري لمفهـوم العسـكرة والعناصـر الجندريـة المتعلقـة بهـا. يعـرض القسـم الثالـث السـياق التاريخـي والسياسـي، مـع تقديـم ملفـات تعـرّف بالـدول والأبعـاد التاريخيـة والسياسـية التي سـاهمت في ظاهـرة العسـكرة في البلـدان الثلاثة التـي شـملها البحـث: السـودان، جنـوب السـودان، وإريتريـا. ويُسـلّط القسـم الرابـع الضـوء علـى الموضوعـات الرئيسـية المشـتركة عبـر الـدول المختلفـة، وهـي: النسـاء كمقـاتلات، تأثيـر الحـرب والعسـكرة علـى النسـاء والفتيـات، والنسـاء كلاجئـات. ويقـدم القسـم الخامـس الخاتمـة، فـي حيـن يحـدد القسـم السـادس التوصيـات الرئيسـية لهـذه الدراسـة.

السياق التاريخي والسياسي

السودان

نظرة عامة

بعد ثورة سلمية أطاحت بنظام عمر البشير الذي استمر 30 عاماً، تم توقيع اتفاق لتقاسم السلطة في عام 2019 بين المجموعات المدنية والعسكرية. لم تستمر هذا الشراكة حيث أدى انقلاب عسكري في أكتوبر 2021 إلى حل الاتفاقية. استمرت المفاوضات بين الأطراف العسكرية والمدنية في محاولة لتوقيع اتفاق إطاري. بلغت المفاوضات ذروتها مع اندلاع حرب في المدن بين قوات الدعم السريع (RSF) والقوات المسلحة السودانية (SAF) في أبريل 2023، مما أدى إلى واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في المنطقة ونزوح أكثر من 12 مليون شخص داخل السودان، وحوالي 3 ملايين لاجئ وطالب لجوء بحلول يونيو 2025.[16] منذ ذلك الحين، جرت مفاوضات سلام بدعم من الإدارة الأمريكية السابقة وبوساطة من المملكة العربية السعودية، لكن الاتفاق على السلام ما زال بعيد المنال. ومع استمرار القتال لأكثر من عامين، وتبادل السيطرة على الولايات داخل السودان بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة، تتضاءل آمال الحل السلمي للنزاع.

تظل المساواة بين الجنسين ومشاركة النساء السياسية من القضايا المُلحّة في السودان، على الرغم من بعض التقدم المحرز في الإصلاحات التشريعية والسياسية خلال الفترة الانتقالية من 2019 إلى 2021. وعلى الرغم من الدور البارز الذي لعبته النساء السودانيات في الاحتجاجات التي أدت إلى إسقاط البشير، كان تمثيلهن في المؤسسات السياسية الرسمية محدوداً خلال الفترة الانتقالية. وقد نص الإعلان الدستوري لعام 2019 على مبادئ المساواة بين الجنسين وعدم التمييز، كما طالب بحصة 40% للنساء في البرلمان، لكن التنفيذ لم يتم فعلياً. قبل الحرب، كانت النساء ما زلن يواجهن قوانين وممارسات تمييزية، وصعوبة في الوصول إلى التعليم والفرص الاقتصادية، وارتفاع معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي.

لقد تضاعفت التحديات منذ اندلاع الحرب. وأصبحت أوضاع النساء أكثر هشاشة مع تدهور الأمن في البلاد، وهناك تقارير مثيرة للقلق عن العنف الجنسي واستخدام الاغتصاب كسلاح في الحرب المستمر.[17]

تاريخ العسكرة في السودان

شهد السودان تاريخاً طويلًا ومضطرباً من العسكرة والانقلابات العسكرية والحكم باستخدام القوة. منذ الاستقلال، شهدت البلاد 35 محاولة انقلاب، نجح منها ستة، أتاح بعضها لمخططي هذه الانقلابات البقاء في السلطة لسنوات عديدة.[18]

يمتد التاريخ من تمرد كتيبة الجنوب في جنوب السودان في أغسطس 1955، إلى انقلاب الفريق عبود العسكري في 1958، انقلاب العقيد جعفر نميري في 1969، الانقلاب العسكري-الإسلامي المشترك في 1989، والاستيلاء العسكري على السلطة خلال الفترة الانتقالية في أكتوبر 2021.

لطالما تميز تاريخ السودان بالعسكرة. فمنذ لحظة ظهوره كدولة مستقلة، شهدت البلاد أولى حروبها. لازمت الصراعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي البلاد منذ ذلك الحين، ويرجع

ذلك إلى حد كبير إلى الفشل في إقامة عقد اجتماعي يرسخ المواطنة المتساوية والتنمية المتوازنة، بالإضافة إلى الفشل في تفكيك إرث الاستعمار. على مدار معظم خطها السياسي، لم تكن المؤسسات الديمقراطية هي التي تحكم السودان، بل الجيش، الذي كان بعيداً عن تأثير الشعب أو المحاسبة.

> *هناك نموذج متكرر في المنطقة، حيث تؤدي الأزمة الاجتماعية المتجذرة في إخفاقات تنموية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية إلى تصاعد السخط الشعبي. وعندما تعجز الدولة عن تلبية المطالب الاقتصادية أو الاجتماعية، تنشب الاحتجاجات التي تتصاعد أحياناً إلى مقاومة مسلحة. عندها تلجأ الدولة إلى الجيش لقمع المعارضة، وتنفق على العسكرة والقمع أكثر مما تنفق على التنمية.*[19]

هذا النموذج لافت جدًا في السودان. فقد زاد اعتماد الدولة على الإكراه بدلًا من دورها كمقدمة للخدمات من تعميق الصراع والتناقضات. حيث شهد السودان تاريخاً طويلًا من الحروب، بدءًا بالحرب الأهلية الأولى التي بدأت بتمرد كتيبة توريت في 1955 وانتهت باتفاق أديس أبابا في 1972؛ تلتها الحرب الأهلية الثانية التي اندلعت في 1983 وانتهت باتفاق السلام الشامل في 2005؛ ثم الصراع في دارفور الذي اندلع في 2003 واتخذ أبعاداً أثنية عندما ارتكبت القبائل العربية المسلحة من الدولة انتهاكات فظيعة ضد المجتمعات التي اعتُبرت غير عربية، مما رسخ العسكرة كحالة دائمة.

هذا النمط المتكرر جعل الجيش ليس فقط فاعلًا سياسياً بل اقتصادياً أيضاً. وقد فرضت حالة العسكرة المستمرة مطالب هائلة على الدولة لم تستطع تلبيتها، مما دفع الجيش إلى الانخراط في أنشطة اقتصادية مختلفة لتلبية احتياجاته، بما في ذلك شراء الأسلحة والتجنيد المستمر. وبهذه الطريقة، أصبحت الدولة محتجزة فعلياً ومستهلكة من قبل المؤسسة العسكرية. لقد وسعت كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع من وجودها في القطاع الاقتصادي كمثال على هذا النمط.

بحلول عام 2020، كانت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع تمتلكان معاً حوالي 250 شركة. وفي الوقت نفسه، كانت هناك أكثر من 200 شركة مرتبطة بالمؤسسة العسكرية الصناعية، تحقق إيرادات سنوية تبلغ حوالي 110 مليار جنيه سوداني (ما يعادل حوالي 2 مليار دولار أمريكي في ذلك الوقت).[20]

يرتكز الصراع الحالي أيضاً على جذور عميقة ضمن سلسلة طويلة من العنف والانتهاكات المنهجية المتجذرة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في السودان، بما في ذلك العنف السياسي. فقد جاءت معظم حكومات السودان بعد الاستقلال إلى السلطة، وبقيت فيها، من خلال العنف والفظائع والجرائم التي طالت المدنيين والعسكريين على حد سواء.[21]

في الورشة النهائية للاتفاق الإطاري، والتي حملت عنوان «الإصلاح الأمني والعسكري»، لم يحضر أي ممثل عن القوات المسلحة السودانية، وكان ذلك يُنظر إليه على نطاق واسع كعلامة على رفض القيادة العسكرية للاتفاق، وخصوصاً الجدول الزمني المقترح لدمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة السودانية. فقد دعى الاقتراح إلى فترة دمج تمتد لعشر سنوات، في حين أصرت القوات المسلحة على حد أقصى عامين، بما يتماشى مع طول الفترة الانتقالية المقترحة حديثاً. قبل الورشة، كان حميدتي قد طالب بالفعل بإزالة قضية الإصلاح الأمني والعسكري من النقاش، وهو ما اعتبره كثيرون رفضاً واضحاً لدمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة. بدا أن هذه الخطوة تهدف إلى الحفاظ على استقلالية قوات الدعم السريع وتأثير حميدتي الاقتصادي والسياسي منفصلًا عن الجيش. في النهاية، أدى هذا الخلاف في الرؤى إلى صراع مفتوح ومستمر.[22]

وقد أدت التوترات السياسية والصراعات المدفوعة بالمصالح الاقتصادية أيضاً إلى حالة من العسكرة الشاملة. حيث تمثل حرب 15 أبريل مثالًا على كيف يمكن أن تتصاعد الصراعات السياسية المرتبطة بالسعي وراء المصالح الاقتصادية إلى عنف وحرب شاملين. لقد ارتبط الصراع بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية ارتباطاً وثيقاً بتنامي نفوذ كلتا المجموعتين في القطاع الاقتصادي وكذلك في الساحة السياسية. وقد اعتُبر الاقتراح الخاص بدمج قوات الدعم السريع في الجيش السوداني تهديداً لهذا النفوذ، مما يعني فعلياً نهاية استقلالية قوات الدعم السريع ومحاولة للحد من قوتها.

وقد امتدت حملات التعبئة والسرديات المصاحبة لها، التي غالباً ما تم تأطيرها على أنها دفاع عن «الأرض والشرف»، او «القتال من أجل الديمقراطية» ودفعت بحالة من العسكرة إلى مجتمعات ومناطق جديدة. وشملت هذه الحملات أطفالًا دون سن 18 عاماً، كثير منهم يتمركز الآن على خطوط الجبهات المختلفة.[23] بالإضافة إلى ذلك، يتواجد هؤلاء الأطفال في نقاط التفتيش الأمنية على الطرق السريعة بين المدن، وكذلك في الأحياء والشوارع الرئيسية، وهم مسلحون. تعكس هذه النقاط الأمنية العديدة والتفتيشات الدقيقة التي تُجرى فيها عسكرة أوسع تؤثر على حرية التنقل. علاوة على ذلك، يواجه العديد من المسافرين، رجالًا ونساءً، شكوكاً بناءً على ملامحهم ، التي قد تُفسر على أنها تدل على خلفيات عرقية معينة، أو بسبب أماكن ولادتهم. يشير ذلك إلى شكل من أشكال التمييز العرقي، حيث تُرتبط الهوية الفردية بالولاء المفترض إلى أحد الأطراف المتحاربة.

الثقافات والمجتمعات المسلَّحة

عند البحث عن الجذور الاجتماعية للعنف وبناء الذكورية المسلحة، تُعد الثقافة الشعبية واحدة من المواقع الرئيسية لهذه الاستكشافات.

كتبت بنونة بت المك نمر مناحة لأخيها الفارس المحارب، الذي مات بالحُمّى، حزنًا على موته:

ما دايرالك الميتة أم رماداً شَحّ ** دايراك يوم لقى بدميك تتوشح
الميت مسولب والعجاج يكتح ** أحيّ علي سيفه البِسوي النّح

تحاول بنونة بت المك نمر في هذه الأبيات التعبير عن حزنها وأساها لأن أخاها الفارس لم يمت في ساحة القتال، ولم يُتح له أن يُظهر شجاعته كفارس. تقول هذه الأبيات الكثير عن

التصورات الاجتماعية حول الرجولة، وعن القوة، والتوقّعات المفروضة على الرجال في المجتمع، وعما يدفعهم نحو العسكرة المستمرة والاستعداد الدائم لحمل السلاح.

تستمر هذه التوقّعات والبُنى الاجتماعية في إعادة إنتاج هذه المعايير عبر الثقافة الشعبية. فالغناء في سياق الحرب اليوم لا يزال يحمل الكثير من هذه الرموز والتوقّعات.

نرى مثلًا إيمان الشريف تغنّي:

> *العز رجال مدني*

وتغنّي ميادة قمر الدين:

> *كيكل درع البلد*

وُجد أيضاً أن المقولات والأمثال الشعبية تُستعاد ويُعاد تدويرها في هذه السياقات المُعسكرة. فمثلًا، مقولة: «الما عندو سلاح أمو بتشقى» باستمرار في خضمّ التنازع العنيف، حيث يكون للسلاح الصوت الأعلى، ويُعد الوسيلة المُيسّرة للوصول إلى كل شيء، بدءاً من الموارد، ووصولًا إلى السلطة السياسية.

لقد أثّرت حالة العسكرة على اللغة والمصطلحات التي نستخدمها في حياتنا اليومية، فشهدنا عسكرةً للغة نفسها. كما تأثرت الثقافة الشعبية التي تُعبّر عنها الفنون المختلفة، وعلى رأسها الغناء. فكلمة مثل «جغم»، على سبيل المثال، أصبحت تُستخدم في الحياة اليومية للدلالة على الهزيمة أو الغلبة.

تُبرز الثقافة الشعبية الطريقة التي تتشكّل بها الذكورة/الرجولة في السياق المجتمعي، وتعمل في الوقت ذاته على إعادة إنتاج هذه المعايير. كما تُظهر كيف يُتَصوَّر دور الرجل كحامٍ، وكيف تتغيّر هذه التصوّرات باستمرار.

وقد رصدنا في الغناء الشعبي تمثّل هذه التحوّلات المتتالية. فمن التمجيد والاحتفاء بـ «الدهابي» (العامل في التنقيب عن الذهب والتعدين)، إلى الغناء الذي عبّر عن الرغبة في الزواج من تاجر العملة، ثم مع حرب اليمن والثراء الذي ناله مقاتلو قوات الدعم السريع، ظهرت عبارات مثل: «عاوزة أعرس دعامي». ومع تصاعد الصراع المسلح في السودان، باتت مناطق وجغرافيات متعددة تتغنّى بالسوداني في زيه العسكري، فنسمع: «دايرة أعرس جياشي... لابس الكاكي.»

تُعبّر هذه الانتقالات عن تحوّلات طبقية واجتماعية عميقة، وعن تغيّرات اقتصادية مرتبطة بالاقتصاد السياسي وبكيفية وصول مجموعات بعينها إلى الثروة في كل فترة زمنية.[24]

كما حدثت تحوّلات على مستوى العلاقة بين الدولة والمجتمع؛ أي في كيف ترانا الدولة، وكيف نراها نحن. فقد كشف عجز الجيش عن حماية الناس في عدة سياقات عن أزمة في مشروعية الدولة. عندما اضطر المواطنون إلى حمل السلاح للدفاع عن أنفسهم، وأرضهم، وأسرهم، بدأت تتشكّل بوادر احتجاج على الدولة، ومساءلة ضمنية للعقد الاجتماعي غير المكتوب مع الجيش ومع الدولة.

انتشرت العسكرة بشكل واسع في السودان، حتى في المناطق التي لم يكن الناس فيها مضطرين من قبل لحمل السلاح. أما اليوم، فقد صاروا الآن يحملون السلاح وينضمون إلى عمليات الاستنفار العسكري، التي يقودها الجيش أو المجموعات المتحالفة معه مثل مجموعة البراء بن مالك التابعة للحركة الإسلامية.

تتم عسكرة الأطفال بصورة منظّمة، حيث يُدمجون/يُدمجن في هذه الثقافة منذ سن مبكرة. ففي مؤسسات التعليم ما قبل المدرسي، يُدرّب الأطفال الان على أداء عروض عسكرية، ويرددون أناشيد وموسيقى عسكرية وهم يرتدون الزي الرسمي للجيش. وخارج هذه المؤسسات، أصبحت الحرب تتمركز في ألعاب الأطفال/الطفلات، وكذلك في حواراتهم/ن اليومية. فالأطفال اليوم مطّلعون بدرجة كبيرة على تفاصيل ما يحدث، ويعرفون أطراف الحرب، والشخصيات العسكرية البارزة في المشهد الراهن.

الجماعات النسائية، والنسوية، والتضامن

تم إطلاق عدة مبادرات لوقف الحرب، مع التركيز على المناصرة على المستويين الإقليمي والدولي لجذب الانتباه إلى الانتهاكات والفظائع التي تحدث في السودان. كما شاركت مجموعات أخرى، مثل غرف الطوارئ النسائية، بنشاط في العمل الإنساني وتقديم الخدمات التي تركز على النساء والفتيات المتضررات من الحرب.[25]

ومع ذلك، تبرز مشكلة جوهرية مع الجماعات النسائية التي تنحاز إلى أحد طرفي النزاع، مما يثير تساؤلات حول موقف النشاط النسوي في سياق هذه الحرب. حيث يؤثر هذا الانقسام على القدرة على الدفع نحو السلام ويسلط الضوء على الانقسامات الداخلية داخل المجموعات النسوية بشأن مشاركتها في التحالفات السياسية. تباين وجهات النظر حول مواقفهن وخطابهن ضد الحرب. هذه الانقسامات توسع الهوة بين المجموعات النسوية التي كانت تعمل سابقاً بشكل جماعي وفعال في الكفاح ضد العسكرة وتأثيراتها على كل من النساء والرجال، وكذلك على المجتمعات بأكملها.[26]

يتطلب فهم المواقف المختلفة للمجموعات النسوية في سياق هذه الحرب بحثاً منفصلًا، لكن من الواضح أن تفككهن وعدم تنسيق الجهود قد أضعف صوتهن في معارضة العنف الذي تواجهه النساء والمجتمعات في النزاع المستمر منذ 15 أبريل.

بالإضافة إلى ذلك، لم ينخرط الحراك النسوي بشكل مستمر ومفصل في مناقشات حول قضايا الأمن، وإصلاح القطاع الأمني، وترتيبات الأمن. غالباً ما يُنظر إلى هذه القضايا على أنها مسائل فنية، بينما هي في الواقع قضايا سياسية عميقة تؤثر على النساء بشكل يومي.[27] من ناحية أخرى، يستخدم كلا طرفي الصراع قضايا النساء وأصواتهن لتعزيز سردياتهما حول الحرب وأهمية النصر. وفي الوقت ذاته، لا تُعتمد سياسات أو

أُطر قانونية تحافظ على حقوق النساء وتحميها. فكلما زادت فعالية الجماعات النسوية في الانخراط في القضايا التي تعني بشكل مباشر المواطنين/ات خلال الحرب الحالية، زادت الفرصة التي تتيحها لمساحات أوسع من النشاط والعمل السياسي بعد الحرب.

التماسك الاجتماعي

برز التماسك الاجتماعي في سياق هذه الحرب من خلال أشكال التضامن الشعبي، لا سيما عبر غرف الطوارئ وغرف الطوارئ النسوية، رغم حالة الانقسام المجتمعي الكبير وتصاعد خطابات الكراهية والعنصرية. بينما يزداد خطر التوترات الاجتماعية والعنصرية مع تكرار الاستهداف القائم على اللون وملامح الوجه، والخلفيات الإثنية، مما يكشف عن تصاعد العسكرة المتشابكة مع العنصرية. وقد أدى ذلك إلى انقسام المجتمع إلى «نحن» و«هم». وهو من أخطر تداعيات الحرب التي يجب معالجتها مستقبلًا. و ويُجسّد التنميط الاجتماعي لبعض المجموعات الاجتماعية كداعمين لقوات الدعم السريع هذا التوجه.

تحدثت نازحة سودانية، شاركت في مناقشات المجموعات المركزة التي أُجريت في السودان، عن الأثر الاجتماعي للحرب الحالية في السودان: «انقطعت علاقتي ببعض صديقاتي بسبب انحيازهن للدعم السريع، وبسبب خطابات الكراهية المتزايدة في مجتمعنا.» توضح هذه الشهادة كيف خلقت الحرب انقسامات مجتمعية أعمق قائمة على الولاء لأحد طرفي الصراع في السودان. كما تُبرز كيف أثرت الحرب على الصداقات والروابط الاجتماعية من خلال أشكال مختلفة من العنف التي ارتكبها كلا طرفي الصراع، بالإضافة إلى الروايات التي تم إنتاجها حول الحرب ودوافعها، والتي استقطبت الناس إلى مواقف سياسية متباينة.

كما تكشف هذه الشهادة أن المزيد من التقسيمات المجتمعية تحدث على أساس الانحياز لأحد طرفي الصراع في السودان. حيث أثرت الحرب على الصداقات والروابط الاجتماعية، عبر أشكال العنف المختلفة التي يمارسها طرفا الحرب وعبر السرديات الناتجة حول هذه الحرب وحول دوافعها، قسم الناس لمواقع سياسية متباينة.

أخبرنتا صحفية سودانية أن «خطاب الكراهية انتشر مع الحرب الحالية، لكن له تاريخ أقدم من هذه الحرب، فالأمثال الشعبية، والنكات، وأنماط التأطير الاجتماعي لبعض المجموعات الاجتماعية في السودان هو أمر شائع ومنتشر. ما حدث الآن هو أنها أصبحت أكثر حدة ووضوحاً في الإعلام الاجتماعي.»

طرحت الحرب الحالية كذلك تساؤلات حول تاريخ العنصرية والتمييز والتهميش في السودان، ، فالعنف الذي يوجهه طرفا الحرب للمجتمعات المهمشة والمُفقرة يجعلها ضحية للمرة الثانية بسبب هذا العنف. كما أنه، كلما قل التركيز على تنمية المجتمعات وعلى الوصول للحقوق الاقتصادية والاجتماعية كل ما كان من السهل عسكرة هذه المجتمعات، تاريخ التمليش على أسس أثنية وقبلية في السودان مرتبط بشكل كبير بالتهميش والافقار الذي عايشته هذه المجتمعات.

تنشأ ظاهرة التمليش عندما تعجز الدولة عن إخماد الاحتجاجات التي قد تأخذ طابعاً مسلحاً ضد الدولة للمطالبة بالتنمية، تقوم الدولة بتعبئة وتسليح المجتمعات والمجموعات الاثنية ضد بعضها البعض، ليتم تصوير هذه الصراعات باعتبارها توترات اجتماعية، لا نتاج تخلي الدولة عن دورها التنموي والرعائي، و هكذا صور البعض بشكل غير دقيق الصراع في دارفور.

يتزايد عدد الميليشيات التي نشأت في حروب السودان السابقة كاستراتيجية سياسية لقمع التمردات والانتفاضات في المناطق الريفية، وهو ما وصفه أليكس دي وال بأنه «مكافحة التمرد بأرخص تكلفة». ومن خلال هذا التاريخ، يمكننا فهم نشأة قوات الدعم السريع كتطور لإحدى هذه الميليشيات المحلية، وهي ميليشيا الجنجويد العربية في دارفور التي تم تعبئتها في بداية الصراع في دارفور قبل أكثر من عشرين عاماً. وفيما بعد، أصبحت هذه الميليشيا قوات الدعم السريع بمرسوم من الرئيس عمر البشير في عام 2013.[28]

سمح الفقر المحيط بالمناطق الريفية بتعبئة الشباب لهذه الميليشيات التي أنشأتها الدولة. وتُستخدم الآن استراتيجيات مشابهة من قبل كل من قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية للتجنيد. كما يزداد عدد الجماعات المسلحة في شرق السودان والمنطقة الشمالية رداً على التهديد الذي تشكله قوات الدعم السريع، وكرد فعل على خطاب التعبئة الذي تستخدمه القوات المسلحة السودانية.

بالإضافة إلى الجماعات المسلحة ذات الدوافع الإثنية خلال هذه الحرب، هناك كتيبة البراء بن مالك، وهي جماعة مسلحة إسلامية ذات دوافع سياسية، مجهزة تجهيزاً جيداً وتتمتع بنفوذ على الجيش.

كما يشهد اتفاق جوبا، الذي وقع في عام 2020 بين الحكومة الانتقالية وبعض الحركات المسلحة في البلاد، تجزئات وتوترات بين الموقعين عليه خلال هذه الحرب، إلى جانب خطاب الكراهية الذي يستهدف قادة هذه الجماعات المسلحة.

التأرجح بين الحرب والسلام

لطالما تأرجح السودان بين حالتي الحرب والسلام. فبعد الحرب الأهلية التي انتهت باستقلال دولة جنوب السودان، اندلع الصراع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وقد سبقها الصراع في في دارفور. وانقسمت البلاد بين مناطق ترزح تحت وطأة الصراع المسلح، وأخرى تعيش في استقرار نسبي، لكنها مع ذلك متأثرة باقتصاد الحرب وحالة العسكرة العامة التي تسود البلاد.

لقد أصبح إعلان حالة الطوارئ نموذجاً دائمًا للعسكرة المستمرة، حيث أدى إلى تعليق بعض الحقوق المدنية، مثل الحق في التنظيم أو التظاهر. فعلى سبيل المثال، ظلت المنطقة الجنوبية

من طوكر تحت حالة الطوارئ لمدة 27 عاماً، ولم يُرفع هذا الإعلان إلا في فبراير من هذا العام.[29] كما أن محلية عقيق جنوب طوكر لا تزال خاضعة لأوامر الطوارئ منذ عام 1997، عقب اندلاع الصراع المعسكر بين الحكومة والمعارضة (التجمع الوطني الديمقراطي وقتها)، واستمر هذا الوضع حتى اليوم بذريعة مكافحة التهريب إلى الدول المجاورة.

تُترجم هذه الطوارئ إلى عسكرة على مستوى الحكم، ويتجلى ذلك في تعيين ولاة عسكريين، وهو أحد أبرز مظاهر العسكرة التي شهدها السودان عبر فترات مختلفة من تاريخه. وحتى اليوم، في سياق الحرب، يحكم عدد من الولايات قادة عسكريون بصفتهم ولاة مكلفين.

امتدت هذه العسكرة لتشمل السياسات العامة للدولة، حيث أُلحقت عدد من المؤسسات ذات الطبيعة المدنية بالجانب الأمني والعسكري. فقد أصبحت مؤسسات مثل الشرطة والاستخبارات، بالإضافة إلى الخدمات العامة كالدفاع المدني، جزءاً من البنية العسكرية، على الرغم من طبيعتها المدنية والخدمية.

في السياقات الصغرى، تُهدد العلاقة غير المتوازنة بين المواطنين/ات وكل من يرتدي الزي الرسمي، سواء كانوا ينتمون للشرطة أو الجيش أو المجموعات المسلحة، تجعل السلطة التي يستحوذ عليها هؤلاء الأفراد تهدد حقوق المواطنين/ات في التواجد بأمان في الفضاء العام.[30] عايشت عدد من النساء تجارب مع المستنفرين الذين يقيمون نقاط تفتيش في الأحياء، حيث يتعرضن للمضايقات وللتنميط الإثني وللتدقيق في أصولهن وأسباب تواجدهن في الفضاءات العامة بشكل مستمر. سبقت حالة الاستنفار الحالية موجات من الاستنفار والحشد للانتماء للقوات المسلحة، حيث نجد خيم الاستنفار في الأسواق والأماكن العامة، مما يعسكِر الفضاءات العامة دائماً.

التأثيرات الإقليمية والدولية على حالة العسكرة في السودان

السودان محاط بجوار معسكر، حيث نجد أن كلًا من مصر، إريتريا، إثيوبيا، تشاد، وجنوب السودان، كلها دول محكومة بحكومات معسكرة أو أن الحدود تمت عسكرتها. تمثل هذه الدول أيضاً حالة من الديكتاتورية والدولة البوليسية التي تقمع مواطنيها باستمرار.

تاريخياً، طور السودان علاقات متباينة مع هذه الدول، بدءاً من النزاعات الحدودية وصولًا إلى التعاون الأمني والعسكري. وفي سياق الحرب الحالية، نجد تعاوناً متزايداً بين الجيش السوداني ودولة إريتريا مثلًا، حيث افتتحت العديد من المعسكرات لتدريب حركات مسلحة تابعة لشرق السودان، بالإضافة إلى بعض الحركات المسلحة الدارفورية مثل حركة تحرير السودان – جناح مني أركو مناوي، التي دربت عدداً من الدفعات الجديدة في معسكرات في إريتريا.

كما تأثر السودان كثيراً بالتحولات السياسية والأمنية في الإقليم، مثل التوترات القائمة بين إيران ودول الخليج، إلى انخراط السودان في صراعات إقليمية، حيث يُنظر إلى المقاتلين السودانيين على أنهم جنودٌ يمكن التضحية بهم في هذه الحروب.

ففي حرب اليمن مثلًا، التي حارب فيها كل من الجيش السوداني وقوات الدعم السريع إلى جانب التحالف العربي الذي تقوده الإمارات والسعودية منذ 2015، وصل عدد المقاتلين السودانيين هناك إلى 30 ألف مقاتل، كان 40% منهم أطفالًا. وتركزت مهام هذه القوات على العمليات البرية، بالإضافة إلى حراسة القواعد الإماراتية في جنوب اليمن.[31] إن التنافسية التي نتجت عن رغبة الكثيرين في المشاركة في حرب اليمن بسبب الأرباح التي يجنونها من هذه المشاركة تقول الكثير عن الفقر واللامساواة في السودان وعلاقتها بالعسكرة.

الاقتصاد السياسي لحرب الخامس عشرمن أبريل

تشير تقديرات المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية إلى فقدان السودان نحو 15 مليار دولار بحلول نهاية العام 2023، أي ما يعادل 48% من الناتج الإجمالي القومي بسبب الحرب. ما يعني تقلص مساهمة قطاعات الصناعة والخدمات والزراعة في الناتج الإجمالي القومي بما يعادل 70% و49% و21% على التوالي.[32]

تُعدّ البضائع في أسواق دقلو (أسواق الخرطوم سيئة السمعة حيث تُباع الأثاث والمعدات المنزلية) مصدرها الرئيسي نهب منازل ومساكن الفارين من الحرب. ففي بداية الحرب، سرق مدنيون ومقاتلون يتبعون لقوات الدعم السريع المنازل. وفي مراحل لاحقة من الحرب، تضاعفت عمليات النهب كشكل من أشكال الترهيب ووسيلة لقوات الدعم السريع للحفاظ على قوتها.

تعمل نقاط التفتيش التي تعتمدها قوات الدعم السريع كطريقة نشطة لجمع الأموال من التجار الذين ينقلون بضائعهم عبر المحليات والمدن المختلفة التي يسيطر عليها الدعم السريع، وأيضاً الجباية من أصحاب مركبات النقل التي تنقل الناس بين المناطق المختلفة. وقد طوّرت قوات الدعم السريع هذا الشكل من الجباية كتقنية سياسية رئيسية لتشكيل الاقتصادات المتنقلة، كما أن قواتها الموجودة في أسواق المناطق التي تسيطر عليها تعمل بشكل نشط على إصدار التصاريح وجمع الضرائب والمراقبة.[33]

وقد أصبحت عمليات النهب المنظمة هذه، بالإضافة إلى نقاط التحصيل، مصدراً أساسياً لموارد الدعم السريع للإنفاق على مقاتليها، بالإضافة إلى الدعم اللوجستي والتسليح المستمر من الإمارات العربية المتحدة.

في المقابل، يحاول الجيش السوداني تعزيز علاقاته الدبلوماسية

واكتساب الشرعية السياسية عبر علاقات مع دول مثل روسيا، وتستمر المناقشات منذ عام 2018 بشأن قاعدة بحرية على البحر الأحمر. واستمرت عمليات تصدير الثروة الحيوانية والذهب، حتى لدول معادية للسودان كدولة الإمارات، إذ تستمر عملية تصدير الذهب تحت إشراف لجنة مكونة من المواصفات والمقاييس والشركة السودانية للموارد المعدنية ووزارة المالية وبنك السودان والجمارك والأجهزة الأمنية والعسكرية.[34]

وترتكز الميزانية الحالية للحكومة التي يقودها الجيش السوداني على الزيادة المستمرة في الضرائب على كل البضائع المستوردة. وقد فرضت مؤخراً ضرائب باهظة على مدخلات الإنتاج وعلى التقشف في الإنفاق على الخدمات العامة كالصحة والتعليم، بينما يُفق ما يقدر بـ 90% على الاقتصاد الحربي[35].

جنوب السودان

نظرة عامة

منذ استقلالها عن السودان في عام 2011، واجهت دولة جنوب السودان وضعاً أمنياً مضطرباً اتسم بالصراعات الداخلية والعنف القائم على أسس عرقية. فبعد عامين فقط من الاستقلال، اندلعت حرب أهلية مدمرة في ديسمبر 2013 نتيجة التوترات السياسية بين الرئيس سلفا كير ونائبه السابق رياك مشار، ما أدى إلى موجات نزوح واسعة وأزمة إنسانية حادة. واستمرت الحرب حتى توقيع اتفاق سلام في سبتمبر 2018، وقد أسفرت عن مقتل نحو 400 ألف شخص[36] وتشريد 2.3 مليون نسمة[37]، مما جعلها واحدة من أكثر النزاعات دموية في إفريقيا.

وعلى الرغم من توقيع اتفاق السلام وتشكيل حكومة انتقالية للوحدة الوطنية في فبراير 2020، لا تزال هناك تحديات كبيرة تعرقل تنفيذ بنود الاتفاق الرئيسية وتحقيق السلام الدائم. ومن أبرز هذه القضايا دمج الفصائل المسلحة المتنازعة في جيش وطني موحد، وترسيم حدود الولايات، وهي مسائل لا تزال محل خلاف شديد، مما يعيق التقدم نحو الاستقرار والسلام المستدامين. وبلغت هذه التوترات ذروتها في مارس 2025، مع وضع رياك مشار قيد الإقامة الجبرية، في خطوة تشير إلى انهيار اتفاق السلام الموقّع عام 2018 وتهدد بعودة البلاد إلى أتون الحرب الأهلية.

سياسياً، يشهد المشهد في جنوب السودان توازناً هشاً بين مختلف الفصائل، وغالباً ما يتسم بالفساد وغياب المحاسبة وتهميش الفئات الضعيفة. وقد شكّل تأسيس الحكومة الانتقالية خطوة مهمة نحو تحقيق السلام، إلا أن مشاركة جميع الأطراف، لا سيما النساء، لا تزال محدودة في عملية صنع القرار. كما لا تزال نسبة تمثيل النساء في المؤسسات السياسية متدنية، حيث تشغل النساء حوالي 32% فقط من مقاعد البرلمان الوطني،[38] ما يعكس استمرار الفجوة الجندرية في الساحة السياسية للبلاد.

ورغم هذه التحديات، لعبت النساء في جنوب السودان دوراً فاعلًا في جهود بناء السلام، مستندات إلى خبراتهن المتراكمة في العمل النضالي والمناصر خلال عقود الحرب الأهلية بين السودان وجنوب السودان. وكانت النساء الجنوب سودانيات في طليعة الدعوات إلى المصالحة والمشاركة في عملية السلام. وقد أدّت منظمات النساء والناشطات في المجتمعات المحلية أدواراً محورية في تعزيز الحوار والوساطة على المستوى المجتمعي، رغم ما واجهنه من مخاطر وعقبات جسيمة. كما نص اتفاق السلام لعام 2018 على مشاركة النساء وتمثيلهن في مفاوضات السلام وفي المؤسسات الانتقالية، اعترافاً بالدور الحيوي الذي تلعبه النساء في ترسيخ السلام المستدام.

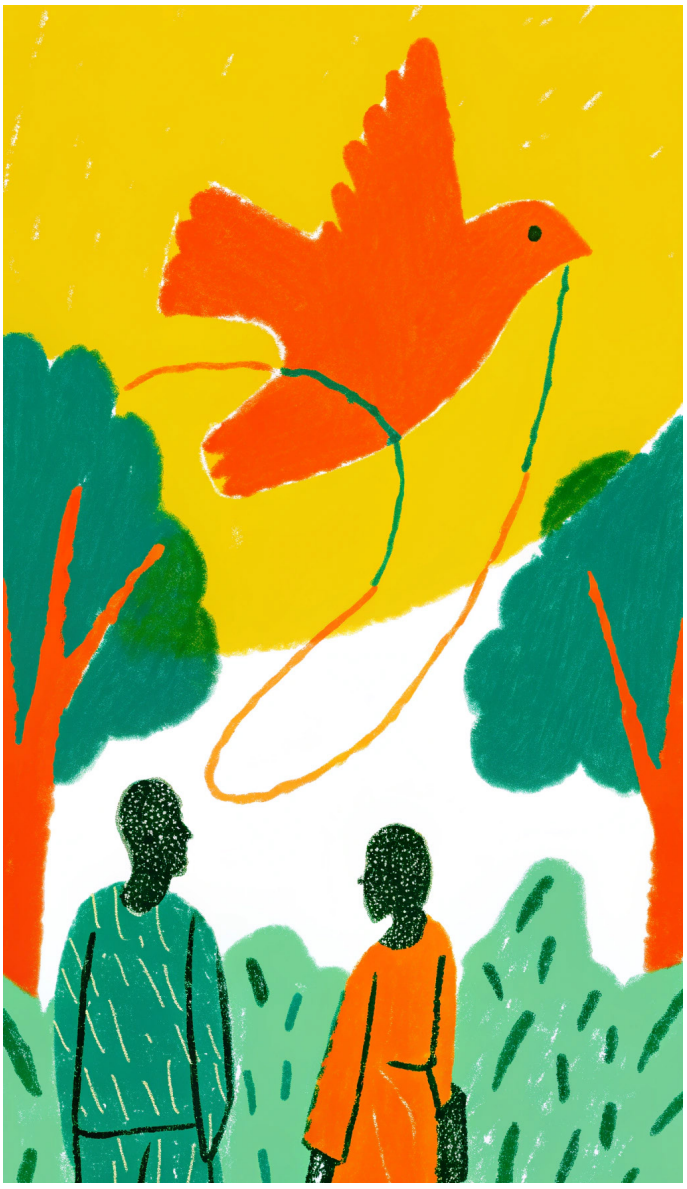

العسكرة في جنوب السودان

> *"يُوصف جنوب السودان بأنه دولة عسكرية بامتياز. حتى السياسة نفسها أصبحت عسكرية؛ إنها دولة شديدة العسكرة. فالعسكرة ظاهرة في تفاصيل الحياة اليومية، وتُلمَس في الحضور العسكري، وفي اللغة العسكرية المستخدمة داخل المؤسسات، بل وحتى في التعبيرات اليومية لحياة الناس في جنوب السودان."*[39]

هذا الوصف، الذي جاء على لسان ناشطة تعمل في مجال بناء السلام من جنوب السودان، يلخّص تاريخ البلاد كدولة عاشت في دوامة الحروب منذ استقلالها. فقد بدأ الكفاح الطويل لحركة الأنيانيا من عام 1955 حتى عام 1972، وبلغ ذروته بتوقيع اتفاق أديس أبابا. غير أن هذا الاتفاق سرعان ما انهار عام 1983، بعد أن انتهكته حكومة جعفر نميري، مما أدى إلى اندلاع حرب أهلية جديدة استمرت حتى توقيع اتفاقية السلام الشامل في عام 2005 بين نظام البشير وقتها وقادة الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM)، بوساطة دبلوماسية دولية مكثفة قادتها الولايات المتحدة الامريكية ودول أخرى.

كل هذا التاريخ يُبرز كيف شكّلت الحرب والعنف المشهد

السياسي في جنوب السودان، وأثّرت على حياة الناس.

وفي يوليو 2011، نال جنوب السودان استقلاله عن السودان عبر استفتاء شعبي. لكن الاحتفال الذي تحقق بشق الأنفس كان قصير الأجل؛ فالحزب الحاكم، الحركة الشعبية لتحرير السودان، الذي قاد البلاد نحو الاستقلال، انقسم على نفسه وانجرف إلى صراع على السلطة. وفي ديسمبر 2013، اندلعت اشتباكات عنيفة في شوارع العاصمة جوبا، بعد أن اتهم الرئيس سلفا كير نائبه رياك مشار بمحاولة انقلاب. وسرعان ما انتقلت المعارك إلى مدينتي بور وبانتيو[40]، لتتحول إلى حرب أهلية شاملة.

الحرب الأهلية التي اندلعت في ديسمبر 2013 كانت في البداية صراعًا بين مؤيدي الرئيس سلفا كير ميارديت، الذي يستند إلى قاعدة سياسية في منطقة بحر الغزال في شمال غرب البلاد، وبين المتمردين القادمين من منطقة أعالي النيل الكبرى في الشمال الشرقي.

في الأسبوع الأول فقط من الصراع في ديسمبر 2013، قُتل نحو ألف شخص، ونزح أكثر من 100 ألف، وهي أرقام تعكس حجم العنف منذ البداية. وفي أغسطس 2015، نجحت جهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) لحل النزاع بين كير ومشار مؤقتاً، لكنه سرعان ما تجدد بين الخصمين.

أدى هذا الصراع إلى دفع جنوب السودان نحو مزيد من العسكرة، وإلى تصاعد القتل العرقي والتوترات بين المكونات المجتمعية؛ فقد ترك النزاع بين الطرفين أثرًا بالغًا على السلام الاجتماعي وقدرة المجتمعات على تجاوز شبح الحرب والموت الذي يخيم على حياتهم.

> *"يزداد انعدام الأمن في جنوب السودان. التنقل بين الولايات لم يعد آمناً، حتى العنف بين المجتمعات أصبح أكثر تسلحاً وتنظيماً، وتزايد بشكل ملحوظ على المستوى المحلي."*[41]

كما أشعل نظام سيلفا كير صراعاً آخر مع جماعات الإيكواتوريين (المنحدرين من إقليم الاستوائية)، وهو النزاع الذي أدى إلى واحدة من أكبر موجات اللجوء في إفريقيا منذ إبادة رواندا عام 1994. فقد فر مئات الآلاف إلى أوغندا هرباً من المعارك التي اندلعت عام 2016، حين طالبت قوات المعارضة الجديدة، التي تم حشدها مؤخراً، باعتراف رسمي بها ضمن اتفاق السلام الهش، في حين ردت الحكومة بحملة قمع عنيفة ضدهم.[42]

لفهم العلاقة المتشابكة بين النخبة السياسية والاقتصاد والسياسة في جنوب السودان، يُعدّ «إطار السوق السياسي» أداة تحليلية فعالة. فالوضع في جنوب السودان يُمثّل حقلًا سياسياً «يتنافس فيه أعضاء النخبة على السلطة والمكاسب والمناصب داخل سوق سياسي، حيث تحدد فرص الحصول على الموارد والدعم المادي شكل التحالفات المحتملة بين الأطراف المختلفة.»[43]

وخلال فترة اتفاقية السلام الشامل، «كانت وظيفة الإنتاج السياسي لحكومة جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، في جوهرها، تحويل عائدات النفط إلى مكافآت سياسية».[43]

> *"لقد كانت حالة العسكرة في جنوب السودان مدفوعة في الأصل بقضايا العدالة الاجتماعية، وأسئلة التهميش السياسي والاجتماعي الذي مارسته الدولة الأم، السودان، مثل قضايا الحقوق والمواطنة. هذه العوامل كانت المحرّك الرئيسي لظهور العسكرة. فقد كانت هناك حركة مقاومة مسلحة تقاتل ضد دولة، لكنها في ذلك الوقت كانت عسكرة تنبع من مطالب العدالة الاجتماعية. أما اليوم، فالوضع مختلف؛ إذ أصبح التدخل الإقليمي والدولي وحروب الوكالة جزءاً أساسياً من مشهد العسكرة."*[44]

حتى يونيو 2025، ارتفع عدد الأطفال المهددين بسوء التغذية الحاد في جنوب السودان إلى 2.3 مليون طفل، في حين يعاني 7.7 مليون شخص (ما يعادل 57% من السكان) من انعدام الأمن الغذائي الحاد.[45] ولا تزال هناك مناطق تشهد مجاعات كارثية مستمرة في البلاد، وهو تهديد دائم يذكّر بمجاعة عام 2017 التي ضربت ولاية الوحدة، والتي ليست غريبة عن جنوب السودان، لا كشعب ولا كدولة. وطالما لم تُكسر حلقة العنف والحكم العسكري، سيبقى انعدام الأمن الغذائي حالة ممنهجة ومستمرة، لا مجرد أزمة طارئة.

سلام المصالح والمحاصصة

لم تؤدِ اتفاقيات السلام إلى تغييرات حقيقية في طبيعة السلطة أو في بنية الدولة، بل اقتصر أثرها على تغيير بعض الوجوه والأسماء، دون أن تُحدث تحولًا نحو سلام مستدام أو حتى استقرار سياسي حقيقي. بل إن هذه الاتفاقيات غالباً ما تتحول إلى بذور للنزاعات القادمة. وكما قال فيليب كاسايجا أبولي: «إن الإخفاقات السابقة في إصلاح القطاع الأمني هي جوهر الفوضى الحالية.»[46]

يتم استخدام اتفاقيات السلام كأدوات حكم مؤقتة. فقد شكّلت اتفاقية السلام الشامل عام 2005 أساساً للدستور الانتقالي، حتى نال جنوب السودان استقلاله، ليُعاد تعديل الدستور لاحقاً بما يتماشى مع وضع الدولة الجديدة.

> *"نحن نعيش منذ زمن بعيد تحت إدارة اتفاقيات السلام كوسيلة للحكم. لقد حصلنا على دولتنا عبر اتفاقية السلام الشامل، التي كان يُفترض أن تكون مرحلة انتقالية مؤقتة. وبعد عامين فقط، عدنا إلى نفس الاتفاقية الأصلية. لم نستطع حتى الآن الانتقال من اتفاقيات تقاسم السلطة المسلحة إلى دستور دائم ومستقر يحكم البلاد."*[47]

تكشف الديناميكيات الاقتصادية والسياسية المرتبطة باتفاقيات السلام الكثير عن الدوافع الكامنة وراء التدخل الدولي المكثف والوساطات الخارجية في عمليات صنع السلام، وكذلك عن نظرة الحكومات إلى هذه العمليات ونتائجها، التي غالباً ما تستند على تقاسم السلطة والثروة بين الأطراف المتنازعة. وهذا هو تماماً ما حدث في جنوب السودان؛ إذ لم تُعالج اتفاقيات السلام جذور النزاعات الحقيقية، بل أعادت نفس السياسيين إلى مواقع السلطة.

وتُجسّد الصراعات المتجددة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان/ في المعارضة والقوات النظامية منذ عام 2015 هشاشة هذه الاتفاقيات، ما جعل جنوب السودان يتأرجح باستمرار بين الحرب والسلام.

وفوق هذا كله، تسببت سوء إدارة الاقتصاد، والفساد، والإنفاق الضخم على العسكرة في خلق أزمات إضافية. فقد مضى على بعض الجنود أكثر من 11 شهراً دون تلقي رواتبهم، وهناك تقارير كثيرة تشير إلى أن العديد من المسلحين المجهولين في العاصمة جوبا هم في الواقع جنود يبحثون عن وسائل لإعالة أنفسهم وعائلاتهم، بما في ذلك فرض الإتاوات والرسوم غير الرسمية على نقاط التفتيش كمصدر دخل بديل لهم.[48]

عامل آخر يُعزز من حالة العسكرة هو انتشار الميليشيات الخاصة

تراجع النشاط المدني

> *قال الوزير للشعب لا تخرجوا في مظاهرات، لأننا لا نملك رصاصاً مطاطياً، بل نملك رصاصاً حياً. إنها رسالة واضحة بأنهم مستعدون للقتل.*[49]

لقد ورثت الدولة الوليدة في جنوب السودان النظام الأمني القمعي من السودان، بما في ذلك نفس الأساليب والممارسات في قمع الحقوق المدنية والسياسية، وتجريم حرية التعبير، وفرض الرقابة على المؤسسات الإعلامية. أدى تصاعد العسكرة في جنوب السودان إلى تقلص متزايد في المساحات المدنية، في وقت لا تزال فيه حرية التجمع وحرية التعبير مقيدة بشدة.

ورغم أن اتفاقيات السلام الموقعة عامي 2015 و2018 ألزمت الحكومة بإجراء تعديلات على قانون الأمن الوطني لعام 2014، فإن هذا القانون ما زال قائماً دون تعديل، وهو يمنح ضباط جهاز الأمن الوطني صلاحيات واسعة تشبه صلاحيات الشرطة في الاعتقال والاحتجاز، ما يُعد انتهاكاً للدور الدستوري للجهاز الذي يُفترض أن يقتصر على جمع المعلومات الاستخبارية فقط.[50]

ومن أجل الحفاظ على قبضتها على السلطة، فرضت الحكومة في جنوب السودان قيوداً شديدة على ممارسة الحقوق المدنية والسياسية الأساسية، مثل حرية التعبير وحرية التجمع. ووثق

المظاهر الاجتماعية والاقتصادية للعسكرة

> *يظهر ذلك في اللغة المتداولة؛ هذا التمجيد لفكرة الانتماء إلى الجيش، حيث يُنظر إلى الجيش كسلطة عليا. هناك هذا التصور لدى الجميع بأن الانضمام إلى الجيش هو حماية مطلقة، حتى لو لم تُصرف لهم الرواتب، يكفيهم أن يحصلوا على زيّ عسكري وسلاح.*

عند تتبّع أحداث الصراعات والعنف السياسي في جنوب السودان، يظهر تناقض واضح في السرد المقدم حول هذه النزاعات. فمن جهة، يتم تقديم هذه الصراعات على أنها مجرد توترات وخلافات بين مجموعات اجتماعية ومصالح متضاربة، في تجاهل متعمد للأبعاد والدوافع السياسية التي تقف خلفها.

وغالباً ما يُصوَّر هذا العنف على أنه ذو طابع «طائفي» أو «أثني»، والجماعات المسلحة المرتبطة بالسياسيين، والتي تُستخدم لحماية مصالحهم الشخصية، وفي الوقت نفسه تحوّلت إلى سوق عمل لآلاف الشباب العاطلين عن العمل، بما فيهم أولئك الذين لم يحصلوا يوماً على فرصة للتعليم.

هذا التزايد الملحوظ في أعداد الميليشيات والجماعات المسلحة الخاصة يُجسّد اتساع الفجوة في التفاوت الاجتماعي والظلم الاقتصادي في جنوب السودان، وفي الوقت ذاته يُشكّل تهديداً حقيقياً للاستقرار والسلام في البلاد.

تقرير مشترك بين بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بعنوان «الحق في حرية الرأي والتعبير في جنوب السودان»، ما لا يقل عن 60 حادثة موثقة لانتهاكات ضد حرية التعبير، مستهدفة 102 ضحية، بينهم 17 امرأة، وذلك في الفترة ما بين يوليو 2016 وديسمبر 2017.[51]

شملت هذه الحوادث: مقتل شخصين، الاعتقال والاحتجاز التعسفي لـ58 آخرين، فصل 16 شخصاً من وظائفهم، إغلاق أو تعليق عمل ثلاث مؤسسات إعلامية، فرض رقابة على المقالات الصحفية، حجب بعض المواقع الإلكترونية. وقد استهدفت هذه الانتهاكات أشخاصاً ووسائل إعلام اعتُبروا منتقدين للحكومة، أو ممن يُنظر إليهم على أنهم يسيئون إلى سمعة البلاد أو يتناولون قضايا حساسة.

أما فيما يتعلق بحقوق التنظيم والتجمع، فالمجتمع المدني في جنوب السودان يخضع لقيود مشددة؛ إذ يُطلب من جميع منظمات المجتمع المدني الحصول على إذن مسبق لعقد أي اجتماعات أو فعاليات عامة، وتُمنح هذه التصاريح من قبل جهاز الأمن الوطني، وهو ما يعكس الطبيعة العسكرية-الأمنية المتحكمة في الفضاء المدني داخل البلاد.

وفقاً لرؤية النخب السياسية في جنوب السودان. وفي الوقت نفسه، تستمر عمليات القتل الموجهة، والتي غالباً ما تُنسب إلى من يُطلق عليهم «المسلحون المجهولون» الذين يُقال إنهم في كل مكان.

ورغم أن هذا العنف يبدو عشوائياً أو فوضوياً في الظاهر، فإن وتيرة وشدة هذه الصراعات تتصاعد كلما اشتدت المنافسة والانقسامات بين نخب جنوب السودان.[52]

ووفقاً لأحدث مسح لميزانية الأسرة في جنوب السودان الذي أُجري عام 2022، تبين أن 76% من السكان يعيشون تحت خط الفقر الوطني، كما أن الفقر المدقع، أي العيش بأقل من 2.15

دولار للفرد يومياً، يؤثر على أكثر من ثلثي السكان.[53]

وتتكرر حلقات العنف بين المجتمعات المحلية في جنوب السودان بشكل مستمر، حيث يتم استغلال النساء والأطفال كوسائل في النزاعات؛ إذ أصبح الاغتصاب وقتل الأطفال وسيلة للانتقام في بعض النزاعات.

وقد تم تقسيم الناس بحدة على أسس قبلية، لا سيما في صراع عام 2013، الذي اندلع إثر النزاع بين الرئيس سلفا كير ونائبه رياك مشار، والذي تحول إلى صراع قبلي مفتوح تحت عنوان «دينكا ضد نوير».

االحياة تحت وطأة الخوف

في جنوب السودان، بات الخوف الدائم جزءاً راسخاً من حياة الناس اليومية، مما جعل قضايا الصحة النفسية ورفاه الناس محورية في أي نقاش حول العسكرة وتأثيرها.

أكد جميع من جرى مقابلتهم خلال إعداد هذا التقرير على حالة الخوف التي تسيطر على السكان في جوبا وغيرها من المدن، حيث أضحى شبح العنف والصراع جزءاً من الحياة اليومية. وبات الخوف السياسي أداة في الصراع، إذ تحولت الخلافات السياسية والمنافسات إلى نزاعات دموية تهدد الجميع.

الاقتصاد السياسي للحرب

> *امتلاك السلاح أصبح وسيلة مشروعة للوصول إلى السلطة.*[56]

بهذه العبارة تُلخص طبيعة الصراع في جنوب السودان، حيث تُشير الباحثة نيكي كيندرسلي إلى حقيقة مهمة مفادها أن العديد من المجتمعات المحلية حملت السلاح منذ اندلاع الحروب في عام 2013 بسبب أضرار اقتصادية حقيقية طالت المجتمع. ورغم تفاوت الأسباب من منطقة إلى أخرى، فإن جذر النزاعات يتمحور عموماً حول مسألة تحويل الأرض والموارد إلى سلع، وحرمان السكان المحليين منها أو الاستيلاء عليها.[57]

في الوقت الذي تعاني فيه مجتمعات جنوب السودان من فجوة هائلة في المساواة والعدالة الاجتماعية، تواصل القيادات السياسية في البلاد تعزيز توجهها نحو المستثمرين ورؤوس الأموال الأجنبية، من دون أن ينعكس ذلك بأي شكل على تحسين حصول المواطنين على الموارد أو حقوقهم الأساسية.

ففي شرق وغرب الاستوائية، نُفذت عمليات تعدين للذهب، وفي أعالي النيل يُستخرج النفط. وعلى مدى السنوات الخمس عشرة الماضية تقريباً، شهد السكان في مختلف أنحاء البلاد شركات دولية ومستثمرين أجانب يعقدون شراكات مع السياسيين المحليين لاستئجار مساحات شاسعة من الأراضي، لأغراض المضاربات أو لمشروعات زراعية مستقبلية ضخمة، بما في ذلك الاستيلاء على مزارع البن التقليدية في الاستوائية الوسطى. في هذا السياق، تفاقمت النزاعات المحلية والانتهاكات حول التلاعب في صفقات الأراضي شبه الحضرية، وضرائب الأسواق، وفرض القيود على التجارة عبر الحدود وتنقل السكان.

لكن يبدو أن هنالك تحول كبير يحدث في فهم الناس للصراع، تقول ناشطة تعمل في قضايا اللاجئين/ات من جنوب السودان في دولة اوغندا «لم يعد الصراع بيننا وبينهم؛ لم يعد هناك عدو مشترك. الناس باتوا يدركون أن ما يجري هو معركة بين النخب السياسية فقط.»[54]

وتحمل الذاكرة الجماعية للمجتمع في جنوب السودان الكثير من ذكريات الحروب؛ وتزداد معاناة اللاجئين واللاجئات والنازحين/ات داخلياً في التعامل مع الخسائر والانفصال عن العائلة وانهيار شبكات الدعم المجتمعي. كما عانت العديد من النساء والفتيات في جنوب السودان من العنف القائم على النوع الاجتماعي.[55]

«تعاني النساء من الصدمات كجزء من حياتهن اليومية؛ فذكرياتهن متداخلة مع الحرب الأهلية وصراع 2013 وما تلاه من أحداث.» تقول ناشطة جنوب سودانية تعمل مع اللاجئين واللاجئات في أوغندا.

وقد تفاقم الغضب الشعبي والخسائر الجماعية الناتجة عن هذه المصادرات والاستحواذات، واشتدت في جميع أنحاء البلاد مع اتساع فجوات اللامساواة الاقتصادية، ليس فقط بين زعماء الحرب الأثرياء في جوبا والفقراء في الأرياف، بل أيضاً بين السكان المحليين أنفسهم داخل القرى والمراكز الحضرية الإقليمية، مع اتساع الفوارق الاقتصادية بشكل متزايد.[58]

> *في المستوى المجتمعي، يُعبّر الناس عن مظاهر العسكرة من خلال التوترات الإثنية السلبية. لقد تحولت المجتمعات نفسها إلى كيانات مسلّحة، لأن قوات الأمن فشلت في حمايتها.*[59]

وفي خضم هذا الواقع، تم توقيع صفقة نفطية جديدة مع الإمارات العربية المتحدة، تمنح الأخيرة الحق في الاستحواذ على كامل إنتاج نفط جنوب السودان لمدة 20 عاماً، مقابل قرض بقيمة 13 مليار دولار أمريكي تقدمه لحكومة جنوب السودان.[60]

هذه الصفقة تُبرز الفخ الذي وقعت فيه الحكومة منذ سنوات طويلة؛ إذ يعتمد اقتصاد البلاد بشكل شبه كامل على النفط. ووفقاً للبنك الدولي، يُشكّل النفط 90% من إيرادات الدولة، كما يُمثّل تقريباً جميع صادرات البلاد.

الأثر الجندري للعسكرة

> *"العنف، الكثير من العنف. وحشية بأيدي رجال مسلحين يرتدون الزي العسكري."*[61]

هكذا وصفت ناشطة سلام من جنوب السودان تجربتها المعيشية اليومية، حيث بات العنف هو القاعدة بالنسبة لها، وليس الاستثناء.

لقد خلّفت صدمات الحرب والمصاعب الاقتصادية لدى الرجال مشاعر غضب وإحباط وعجز. وفي ظل اقتصاد قائم على العسكرة ومُعاد تشكيله وفق منطقها، يلجأ كثير من الرجال إلى الانضمام للميليشيات أو الجيش الشعبي لتحرير السودان أو العصابات والجماعات المسلحة، كوسيلة للوصول إلى الموارد، وبسط السلطة والهيمنة. ومن أبرز سمات الذكورة المُعسكرة في هذا السياق أن التعبير النادر عن المشاعر، باستثناء الغضب أو لحظات النصر؛ إذ يُربط البكاء أو التعبير عن الألم تلقائيًا بالأنوثة، ما يُكرّس ثقافة القسوة وكتمان المشاعر.

هذه الوقائع تُثقل كاهل النساء والفتيات بشكل خاص؛ فقد أصبح العنف الجنسي أداة متكررة في النزاعات المجتمعية، بدءاً من صراع عام 2013، وصولًا إلى كل موجات العنف التي أعقبته. وقد كشف تقرير لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان، الصادر في أبريل 2023، عن استمرار دورات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي المرتبط بالنزاع في العديد من المناطق، حيث ارتُكبت الانتهاكات بشكل رئيسي من قِبل أفراد من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وجيش تحرير السودان - في المعارضة، وجماعات الشباب المسلحة التابعة للحكومة، وقوات المعارضة، وعناصر مسلحة أخرى.

ووثقت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وقوع 193 حالة من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، استهدفت 142 امرأة و46 فتاة و5 رجال. كما جرى توثيق 25 حالة أخرى بين 2014 و2019، استهدفت 14 امرأة و8 فتيات و3 رجال، تم التحقق منها في عام 2020، وكان الجناة من ميليشيات محلية، ومجموعات دفاع مكونة من مدنيين، وعناصر مسلحة أخرى.[62]

ووفقاً للبيانات الكمية والنوعية، ارتفعت بشكل ملحوظ معدلات العنف الجنسي ضد الفتيات المراهقات بواسطة أفراد ذكور، لا تربطهم بهن أي علاقات عاطفية أو علاقات قرابة، خلال أزمة 2013. وبشكل عام، أشارت 26.5% من المشاركات في استطلاع للرأي إلى أنهن تعرضن لشكل من أشكال العنف الجنسي من غير الشريك مرة واحدة على الأقل في حياتهن، فيما أفادت 21.9% بأنهن تعرضن لأخطر أنواع هذا العنف، مثل الاغتصاب أو محاولة الاغتصاب.[63]

الفقر هو واقع آخر تعانيه النساء بشدة، خاصة مع النزوح المتكرر خلال النزاعات، ما زاد من هشاشة أوضاع النساء والفتيات. وبحسب بيانات 2018، كانت 82% من النساء في جنوب السودان يعشن تحت خط الفقر. كما أصبح سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي واقعاً يومياً لهن، سواء في أوقات الحرب أو في فترات الهدوء النسبي.

في مواجهة هذا الواقع، نظّمت الناشطات النسويات ومنظمات حقوق النساء حملات لمناهضة العنف الذي تمارسه الدولة. وفي عام 2016، خرجت النساء في احتجاجات علنية رفضاً للعنف المستمر في البلاد، ولإدانة الطبيعة العسكرية والذكورية المتغلغلة في السياسة في جنوب السودان.

يكشف إلقاء نظرة على دور النساء في جنوب السودان منذ فترة ما قبل الاستقلال، سواء كمقاتلات أو كمقدمات للرعاية والمساعدات والإمدادات، عن حقيقة أن أصوات النساء ووكالتهن السياسية قد تم تهميشها وقمعها بشكل مستمر. فغياب النساء عن مفاوضات السلام والعمليات السياسية هو انعكاس مباشر لهيمنة السياسات الذكورية في البلاد.

فقد هيمن الرجال على طاولات التفاوض، إذ كان ممثلو الفصائل المتحاربة، وهم من الذكور، هم من قادوا المباحثات ووقعوا على اتفاقيات السلام، في حين جرى تهميش مشاركة النساء وحصرها في أدوار استشارية محدودة، عبر منظمات المجتمع المدني فقط.[64] ورغم أن اتفاق السلام المُنشط (R-ARCSS) في 2018 قد نصّ على تخصيص حصة جندرية بنسبة 35%، واشترط أن تتولى امرأة واحدة على الأقل أحد مناصب نواب الرئاسة، فإن هذه الالتزامات لم تتحقق فعلياً على أرض الواقع، ولم يُترجم هذا النص إلى مشاركة حقيقية للنساء في مراكز القرار.

هذا الواقع يثير العديد من التساؤلات حول التحديات المعقدة التي تواجه الحركة النسوية وحركة حقوق النساء في جنوب السودان، وخاصة في ما يتعلق بقدرتها على مواجهة السياسة الذكورية المهيمنة. وفي ظل هذه البيئة العنيفة، تواصل النساء جهودهن للنهوض فوق الانقسامات الإثنية والاجتماعية العميقة. ومع ذلك، لا يزال من الضروري القيام ببحث معمّق حول ديناميكيات وسياسات التضامن النسوي في جنوب السودان، لفهم أصولها، وتطوراتها، والاتجاهات الرئيسة التي تحدد ملامحها.

إريتريا

نظرة عامة

خضعت إريتريا لحكم الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة (PFDJ) منذ استقلالها، ويُعرف النظام الحاكم هناك بسلطويته الشديدة، حيث تُقيَّد الحريات السياسية وتُفرض الرقابة على وسائل الإعلام، مع تطبيق نظام الخدمة الوطنية الإلزامية. وقد أدّى هذا النظام إلى انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، تشمل الاعتقال التعسفي والعمل القسري وفرض قيود على حرية التعبير.

وتواجه إريتريا انتقادات دولية بسبب ممارسة الاعتقال التعسفي الواسع، بما في ذلك الاحتجاز المطوّل وغير المحدود دون محاكمة. ويتعرض العديد من الأشخاص، بمن فيهم المعارضون/ات السياسيون والصحفيون/ات وأعضاء الجماعات الدينية، للاعتقال التعسفي. كذلك، ارتبط برنامج الخدمة الوطنية الحكومي بممارسات كالعمل القسري، حيث يُجبر المجنّدون على الخدمة لفترات طويلة، غالباً دون أطار زمني واضح.

وقد أثّر النزاع والحكم الاستبدادي في إريتريا سلباً على قضايا المساواة بين الجنسين؛ إذ تواجه النساء والفتيات صعوبات متعددة، مثل ضعف الوصول إلى التعليم، وانتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتقييد حقوقهن وحرياتهن.

ويُعدّ معسكر ساوا للتدريب العسكري أبرز تجليات عسكرة المجتمع الإريتري، إذ يُشكّل جزءاً محورياً من برنامج الخدمة الوطنية الإلزامية. ويلزم المعسكر جميع طلاب المرحلة النهائية من الثانوية العامة، بمن فيهم الفتيات، بالخضوع للتدريب العسكري، مما يؤدي إلى تعطيل تعليم الفتيات. هذا الانقطاع عن الدراسة قد يُخلّف آثاراً بعيدة المدى على تحصيلهن التعليمي، ويقلل فرصهن في مواصلة التعليم العالي أو اكتساب المهارات الضرورية للعمل في المستقبل.

أما علاقة إريتريا بجارتها إثيوبيا، فقد شهدت تحولات كبرى عبر السنوات. فقد سادت التوترات والصراعات بين البلدين، خاصة أثناء حرب إريتريا وإثيوبيا بين عامي 1998 و2000. لكن شهدت العلاقات انفراجة في السنوات الأخيرة مع توقيع اتفاق سلام عام 2018، إلا أن ذلك تزامن أيضاً مع تورط إريتريا في الحرب على إقليم تيغراي، التي اندلعت في نوفمبر 2020، مما أثار قلقاً دولياً واسعاً بسبب ادعاءات انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي المرتكب على يد القوات الإريترية خلال النزاع.

ومع توقيع اتفاقية بريتوريا للسلام، التي أنهت حرب تيغراي، بدأت التوترات تتصاعد مجدداً بين إريتريا وإثيوبيا، مما زاد المخاوف من احتمالية اندلاع حرب جديدة بين البلدين.

خدمة وطنية مدى الحياة

يمكن فهم علاقة إريتريا بالعسكرة والاضطرابات من خلال تتبع آثار الاستعمار، وتدخلات الأمم المتحدة، واستبداد النخبة السياسية في البلاد. حيث عانت إريتريا من الاستعمار الإيطالي من عام 1894 حتى 1941، إلى أن هُزمت إيطاليا في الحرب العالمية الثانية، لتنتقل السيطرة إلى بريطانيا التي أقامت عليها نظام حماية، في ظل إعادة رسم خريطة الاستعمار في إفريقيا. وأصبحت إريتريا خلال الحرب مركزاً هاماً للعمليات البريطانية والأمريكية في المنطقة.[65]

لاحقاً تدخلت الأمم المتحدة، وأصدرت قراراً يقضي بضم إريتريا إلى إثيوبيا في إطار اتحاد فيدرالي.[66] وقد دخل قرار الأمم المتحدة الصادر عام 1950 حيز التنفيذ في عام 1952، وكان يعكس مصالح الولايات المتحدة والقوى الكبرى آنذاك، التي رأت في ربط إريتريا بإثيوبيا وسيلة لحماية مصالحها في المنطقة.

غير أن هذا القرار تجاهل رغبة الإريتريين في الاستقلال، رغم أنه ضمن لهم بعض الحقوق الديمقراطية والحكم الذاتي المحدود.

انطلقت بعدها جبهة تحرير شعب إريتريا في كفاح مسلح استمر 30 عاماً من أجل الاستقلال، بين عامي 1961 و1991، انتهى بإجراء استفتاء صوت فيه 99% من السكان لصالح الاستقلال. تحولت الحركة التحررية إلى حزب حاكم، وبدأت عملية استشارية لصياغة دستور جديد،[67] لكن الرئيس أسياس أفورقي رفض تبني الدستور الذي أقره البرلمان في عام 1997، ومنذ ذلك الحين يحكم البلاد عبر المراسيم والأوامر، بدون دستور فعلي، مع قمع كامل لأي معارضة سياسية أو تشكيلات حزبية خارج إطار الجبهة الحاكمة (الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة).

وفي هذا السياق، تحولت الخدمة الوطنية، التي بدأت في عام 1994 كبرنامج تدريبي لمدة 18 شهراً، إلى برنامج تجنيد مفتوح بلا سقف زمني، أشبه بـ«خدمة مدى الحياة»، وهو الواقع الذي أصبح يُشكّل حياة كل مواطن إريتري منذ ذلك الحين. وقد جاء هذا التوجه نتيجة النزاع الحدودي مع إثيوبيا، حيث أصبح النظام يبرر استمرار الخدمة الوطنية بحجج أمنية.

هذا النظام فرض قيوداً كبيرة على التعليم؛ إذ تنتهي المرحلة الدراسية النظامية في الحادي عشر، لكن جرى إضافة الصف الثاني عشر، الذي يُقضى بالكامل في معسكر سوا للتدريب العسكري، أي أن الطلاب/ات لا يستطيعون إنهاء تعليمهم/ن الثانوي إلا عبر اجتياز التدريب العسكري. كما قيّد كذلك حق الحركة والتنقل؛ فلا يُسمح للطلاب بالحصول على جوازات سفر أو مغادرة البلاد قبل إنهاء الخدمة الوطنية، والحصول على شهادة خلو طرف تثبت إتمام الخدمة شرط إلزامي لأي معاملة رسمية.

وفوق هذه القيود، فإن الوصول إلى الإنترنت محدود للغاية، ومتاح فقط في مقاهي إنترنت معينة مقابل رسوم، ما يجعل حرية الوصول إلى المعلومات محصورة.

> *النظام الإريتري يستخدم سياسة «فرّق تسُد» للسيطرة على الشعب.*[68]

ووفقاً لمقابلة أُجريت خلال هذا البحث، تحدث ناشط إريتري عن دور المنظمات الحكومية ومؤيدي النظام في تقويض الحريات وحقوق المواطنين الإريتريين: «تلعب المنظمات التابعة للنظام، مثل المنظمات الشبابية، دوراً محورياً في تعزيز الاستبداد في إريتريا؛ فهي تراقب الطلاب في الجامعات، وتُقدم تقارير أمنية عن سلوكهم للسلطات.»[69]

في عام 2008، أنشأت السلطات الإريترية وحدة إضافية تُعرف باسم «الجيش الشعبي»، وهي قوة تم تشكيلها لاستيعاب الأشخاص الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بمعسكر سوا أو الذين تم تسريحهم من الخدمة. ما يميز هذه الوحدة أنها تعمل بمسار موازٍ لوزارة الدفاع، إذ تتبع مباشرةً مكتب الرئيس. وتقوم هذه القوة بتجنيد الأشخاص الذين تجاوزوا سن الخمسين، وتُلزمهم بالعمل ليلًا وعطلات نهاية الأسبوع في مهام مختلفة.[70]

وفي هذا السياق، وصف ناشط إريتري تمت مقابلته في هذا البحث ما يحدث بأنه «عبودية مقنّعة»، إذ يتم خطف الناس لخدمة التجنيد الإجباري أو للعمل القسري تحت تهديد العنف، وتحولت هذه الممارسات إلى واقع يومي مرير.

كما أوضح الناشط أن النظام الإريتري يستخدم «سياسة التخويف» كأداة رئيسية في خطابه السياسي، عبر ترويج روايات معادية للخارج، حيث يصوّر الفاعلين الإقليميين والدوليين كأعداء للدولة والشعب الإريتري. وأشار إلى أن النظام يروّج عبر خطاباته ووسائل إعلامه ومطبوعاته لمقولات مثل: «الأمريكيون يريدون دائمًا تغيير الأنظمة في إفريقيا.» ويتم تداول هذه السرديات من خلال خطاب النظام في الخطب العامة والصحف ووسائل الإعلام الأخرى من أجل إسكات الأصوات المُعارضة.

> *الحكومة الإريترية، أو كما أسميها «المجلس العسكري»، تستخدم بشكل مستمر خطاب التهديد الخارجي لتبرير حالة العسكرة القصوى في البلاد. هذا التهديد غالباً ما يكون وهمياً أو مبالغاً فيه، ومُصمَّم خصيصاً لبث الخوف والسيطرة على الشعب. صحيح أن الدفاع العسكري ضروري لحماية السيادة، لكن مستوى العسكرة في إريتريا غير مبرَّر ومفرط للغاية.*[71]

وفي هذا الخطاب، يبرز النظام نفسه على أنه الدرع الوحيد القادر على حماية البلاد من الأعداء الخارجيين، رغم أنه في الوقت نفسه يتعاون سراً مع هؤلاء «الأعداء».

فعلى سبيل المثال، يُعد ميناء عصب، الواقع جنوب شرق إريتريا على البحر الأحمر، مركزاً لتدريب الميليشيات من عدة دول، حيث استُخدم مراراً لاستضافة تدريبات عسكرية لصالح أنظمة أخرى قمعية ومسلحة في المنطقة. وهكذا أصبحت إريتريا محوراً إقليمياً لتدريب الميليشيات وتبادل الدعم بين الأنظمة الاستبدادية في شرق إفريقيا.

كما أن تورط إريتريا في صراع تيغراي في إثيوبيا ليس سابقة أولى في تدخلاتها بالنزاعات الإقليمية، إذ سبق أن شاركت قواتها في الحرب في الصومال وفي النزاع اليمني أيضاً.

ورغم أن الشعب الإريتري كان يأمل في التخفيف من عسكرة البلاد وتحقيق السلام بعد توقيع اتفاق بين أسياس أفورقي وآبي أحمد، إلا أن ما حدث كان عكس التوقعات؛ حيث استمرت حملات تجنيد المواطنين بالقوة بل وتصاعدت قبل وأثناء وبعد حرب تيغراي. وقد عانى المواطنون من حملات خطف وتضليل إعلامي، لإجبارهم على الانخراط في المعارك، دون أي مجال للاعتراض أو الرفض.

العرق، الطبقة والنوع الاجتماعي

بدأت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا كحركة تحررية مستقلة ذات توجه ماركسي طليعي علماني ومتعدد الإثنيات. وقدمت رؤية تمركز المساواة بالذات فيما يتعلق بالنساء وقضايا النوع الاجتماعي.

في دراستها «واقع الحركة النسائية في إريتريا»، خلصت سوندرا هيل إلى أن المساواة التي عاشتها النساء الإريتريات خلال فترة الحرب لم تُترجم بالكامل إلى تغيير هيكلي دائم. فعلى الرغم من أن الجبهة الشعبية حرّكت النساء كمقاتلات متساويات أثناء الكفاح، فإن مرحلة إعادة الإعمار بعد الحرب لم تنجح في ترسيخ مساواة مستدامة بين الجنسين. ولقد أدى إعادة ترسيخ المعايير الأبوية، وانعدام الفرص الاقتصادية، وإغلاق الفضاء الديمقراطي إلى تهميش العديد من المقاتلات وإعادة تكريس الأدوار التقليدية.[72]

كما أشارت هيل إلى أن التناقضات التي واجهتها النساء بين حياتهن أثناء حركة التحرير وحياتهن المدنية لا يمكن تجاهلها. «المعايير الجندرية الجديدة التي تم ابتكارها في الميدان كانت جزئياً شكلية، مثل اللباس وتسريحات الشعر والعلاقات الاجتماعية الأكثر انفتاحاً مع الرجال، وأيضاً شديدة الأهمية، مثل غياب الضغط الاجتماعي نحو الزواج والإنجاب، وانهيار تقسيم العمل التقليدي بين الجنسين، والاعتراف بضرورة تقاسم النساء للسلطة السياسية، وطرح حق النساء في امتلاك الأراضي بعد التحرير.[73]

تؤثر العسكرة بشكل غير متكافئ على بعض المجموعات من القبائل التسع في إريتريا. تتحمل مجموعات المرتفعات العبء الأكبر، بينما تُعفى مجموعات أخرى مثل الرشايدة تحت ذريعة أن التجنيد الإجباري سيُعد تطهيراً عرقياً لهذه المجموعة. وفي الواقع، تستفيد الحكومة من تورط مجموعة الرشايدة في التهريب والاتجار بالبشر.[74]

لم يتم تجنيد مجموعة الرشايدة للخدمة الوطنية. ويتم تزويج النساء المسلمات من الرشايدة لتجنب تجنيدهن. كما تتجنب عرقيات مسلمة أخرى تجنيد النساء.

فيما يتعلق بالنساء، تحظى المرأة المسلمة بحماية أسرتها، لكن على حساب تعليمها العالي. أما اللواتي يتم تجنيدهن، فيواجهن معدلات مرتفعة من الاعتداءات الجنسية والاغتصاب والتحرش.[75]

> *المال والعلاقات لهما تأثير في بلدنا. في حرب 2020، كانت الغالبية من الفقراء. المواطنون الأثرياء وأصحاب النفوذ السياسي لا يُجبرون على الخدمة ولا يُجبرون على إرسال أبنائهم. وهذا أيضاً من الأمور التي تزعزع تماسك المجتمعات الإريترية.*[76]

يجد الأثرياء طرقاً للتهرب من الخدمة الوطنية. يلعب البعد الطبقي دوراً رئيسياً في تحديد من يُجبر على الخدمة الوطنية ومن يستطيع التهرب منها عبر شراء تأشيرات والهجرة إلى الخارج.[77]

> *وعندما يتعلق الأمر بالسلطة العسكرية والهياكل الهرمية داخل المؤسسة العسكرية نفسها، يتم دائماً شغل المناصب القيادية من قبل الرجال، بينما يتم دفع النساء إلى أدوار هامشية جداً.*[78]

الأشخاص الذين أصبحت حياتهم عسكرية بشكل دائم يُجبرون على القيام بالكثير من الأعمال اليدوية. يبنون المنازل، وينفذون كل ما يحتاجه القادة العسكريون – إنه عمل يدوي مجاني، يُعد شكلًا من أشكال العبودية، وأداة منهجية يستخدمها النظام للقمع.

يتعرض الرجال والفتيان في المقام الأول للعنف الجسدي المباشر والعمل القسري، بما في ذلك العمل في المزارع لصالح قادتهم وأداء الأعمال المنزلية. حتى الجنود يتم تكليفهم أحياناً بتقديم خدمات الترفيه، مثل العزف في فرق موسيقية لحفلات زفاف القادة العسكريين.[79]

قمع ممتد

تجاوزاً للعنف داخل الدولة، قام النظام الإريتري بتمديد عنفه وساهم في نشوء مجتمعات شتات إريترية شديدة الانقسام والتشويه.

يُقدّر أن ما يقارب ثلث السكان المولودين في إريتريا، من أصل نحو 6 ملايين نسمة، يعيشون في الخارج،[80] متفرقين في أنحاء العالم. وثّقت تقارير إعلامية تصاعد التوترات بين المجموعات المؤيدة للحكومة الإريترية – مثل «مجموعة الثورة الزرقاء» – وبين مجموعات المعارضة في الشتات. وقد أنشأ الحزب الحاكم في إريتريا، الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة، جناحاً شبابياً في الشتات، وصفه أحد مسؤولي الحزب بأنه «مجموعة متشددة». كما أسّس الحزب فرعاً للشباب في الخارج لأغراض التعبئة، ويزور بعض أعضائه البلاد أحياناً من أجل التدريب العسكري، ومع ذلك يُسمح لهم بالمغادرة، على عكس غالبية الإريتريين.[81]

من أبعاد تأثير العسكرة خارج حدود الدولة القومية يتمثل في محدودية عدد التنظيمات السياسية، والتوترات والتصعيد المستمر بين القائم منها.

لقد شكّلت العسكرة المفرطة في إريتريا، وما تزرعه من خوف عميق، تحدياً كبيرًا أمام هذا البحث. فقد رفض العديد من طلبنا منهم/ن المشاركة في هذا البحث إجراء مقابلات، خوفاً على سلامتهم وسلامة عائلاتهم في الداخل. حتى في الشتات، لا يزال الخوف من الانتقام حاضراً بقوة. هذا لم يحدّ فقط من الوصول إلى رؤى ومعلومات مهمة، بل كشف أيضاً كيف أن العسكرة تعطل إنتاج المعرفة، وتُقيّد الحق في الوصول إلى المعلومات نفسه.

تحليل مقارن: الأثر الجندري للعسكرة

النساء كمقاتلات

مع نهاية الكفاح في عام 1991، شكّلت النساء ثلث مقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا البالغ عددهن 95,000 مقاتل، كما شكّلن 13% من المقاتلين في الخطوط الأمامية.[82] وقد شاركن أيضاً بفاعلية في أدوار غير قتالية، مثل التعليم، والتنظيم السياسي، والعمل الفني، وقيادة المركبات، والعديد من المهام المهمة الأخرى.[83]

وقد تعارضت هذه الأدوار للفهم التقليدي لدور النساء في المجتمع باعتبارهن خاضعات وضعيفات.

طرح الباحث غايم كيبرياب سؤالًا جوهرياً: *«هل أدت مشاركة النساء في الكفاح التحرري إلى تحررهن الحقيقي بعد الاستقلال؟»*[84] وقد توصل إلى أن: *«على الرغم من أن تعبئة النساء في المجتمع الإريتري المحافظ والأبوي كانت تجربة تحررية بالنسبة لمعظم المقاتلات، فإن المكاسب التي حققتها النساء أثناء الكفاح لم تُترجم تلقائياً إلى سياسات عامة تقدمية بعد توقف القتال.»*

خلال حرب 1998 مع إثيوبيا، انضمت العديد من النساء إلى الجيش، ما زاد من تعرضهن لخطر العنف الجنسي، والحمل غير المرغوب فيه، والمضاعفات النفسية الشديدة. أما اللواتي نجين وعدن من الخدمة، فقد واجهن الوصم الاجتماعي بوصفهن يفتقدن للأنوثة، وتعرضن للرفض الاجتماعي، ومشكلات نفسية عميقة، بل إن العديد منهن أقدمن على الانتحار.[85]

قالت إحدى المقاتلات الإريتريات في عام 1994: *«بالطبع، النساء المقاتلات في الميدان كنّ نموذجًا لبقية المجتمع. كنا نؤمن بأننا قادرات على فعل كل ما يفعله الرجال — وعلى المدى الطويل يمكننا تغيير المجتمع بأكمله.»* لكن هذا التفاؤل لم يكن شائعاً بين الجميع؛ إذ قالت مقاتلة أخرى من الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا بمرارة: *«بالنسبة لنا، عند عودتنا إلى المجتمع [المدني] نجد أننا محررات لكننا لسنا حرّات. في الميدان [أثناء النضال العسكري] لم نكن محررات، لكننا كنا حرّات.»*[86]

انطلاقاً من هذين الرأيين، طرحت الباحثة هيل سؤالًا محورياً: *«هل ستنجح مقاتلات الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا كنماذج للنساء المحررات في مجتمع محرر؟ أم أنهن مجرد رموز لحقبة رومانسية مضت، وأيقونات للكفاح فقط؟»*[87]

كان ذلك في أواخر التسعينات، وبعد سنوات، ظهرت الإجابة: القمع والعسكرة قهرا الرجال والنساء على حد سواء.

النساء في الجيش يتعرضن للتحرش والعنف الجنسي. أما خلال الخدمة الوطنية، فإن التوقعات الاجتماعية لأدوار النساء والفتيات تفرض عليهن واقعاً قاسياً؛ إذ يُتوقع منهن تلبية احتياجات القادة العسكريين، مثل تحضير القهوة التقليدية، والدردشة معهم، وأداء الأعمال المنزلية مثل الغسيل، ويُعاملن كخادمات.

المقاتلات السابقات اللواتي قاتلن من أجل التحرير يعشن معاناة متواصلة؛ يعانين من الإهمال، والاضطرابات النفسية، والعنف الجنسي. بينما تلتزم اتحادات النساء الصمت، ولا تدافع عنهن. وتجد كثير من المقاتلات السابقات أنفسهن يعملن في وظائف هامشية مثل تحصيل رسوم مواقف السيارات، حيث يتعرضن للإهانة اللفظية ويُسخر منهن لكونهن «غير أنثويات». بلد لا يحترم النساء اللواتي قاتلن من أجل حريته، لا يحترم النساء أصلًا.[88]

لا تملك المقاتلات السابقات حتى أبسط المستلزمات الأساسية، مثل احتياجات الدورة الشهرية، التي باتت غير متاحة أو باهظة الثمن، ما يترك الكثيرات في حالة من المعاناة. وعند خروجهن من الخدمة العسكرية، تواجه النساء صعوبة في الاندماج الاجتماعي، بسبب النظرة السائدة حول فقدانهن الأنوثة أو عدم صلاحيتهن للزواج بسبب تقدم العمر أو الصدمات النفسية التي مررن بها.[89]

> *في فترة ما، كانوا يعيدونك بالقوة، يحتجزونك، ويحلقون شعرك. حلق الشعر أمر سيئ في بلدنا – فهو مرتبط بكرامة المرأة. هذه وسيلة لإضعاف معنويات النساء.*[90] *- تقول أحدى الناشطات الارتريات اللاتي أجرينا معهن مقابلات.*

أدى غياب منظمات مستقلة لحقوق النساء، بالإضافة إلى القمع، إلى ظهور صوت واحد فقط، يتمثل في «الاتحاد الوطني للمرأة الإريترية»، الذي يعمل كامتداد للنظام السياسي، ويشارك بفاعلية في الترويج لدعاية نظام الحزب الواحد. كان «الاتحاد الوطني للمرأة الإريترية» من أوائل محاولات تنظيم النساء في إريتريا الذي تأسس عام 1979، وكان مرتبطاً بالجبهة الشعبية لتحرير إريتريا حتى عام 1993، حيث انفصل عنها بعد الاستقلال.[91]

تقول سوندرا هيل *«خلال الكفاح العسكري، كان الاتحاد الوطني للمرأة الإريترية يعمل على تجنيد النساء للحركة، وتنظيم حملات توعية في القرى الواقعة تحت سيطرة الجبهة، بالإضافة إلى النشاطات الدعائية على المستويين الوطني والدولي. ومنذ الاستقلال وحتى انتخاب قيادة جديدة في عام ١٩٩٩، شمل برنامج الاتحاد قضايا مثل حقوق النساء في الأرض، وحملات محو الأمية، وتأسيس التعاونيات، وتمثيل النساء في جهود التنمية.»*[92]

في السودان، وفي عدة مناطق من شمال وشرق البلاد، انضمت النساء والفتيات إلى حملات التعبئة العامة للحرب الحالية لأسباب متعددة، من أبرزها حالة الخوف و الاحساس بالخطر الناتجة عن العنف الذي تمارسه قوات الدعم السريع، خاصة العنف الجنسي الذي رافق اجتياح القرى والمدن المختلفة. وقد دفع هذا الواقع العديد من النساء إلى الشعور بضرورة القدرة

على حماية أنفسهن من التهديدات المستقبلية.

انضمت نساء أخريات لأسباب اقتصادية، بدافع الحوافز المالية الرمزية أو حصص الغذاء التي تُوزع خلال حفلات التخرج من معسكرات التدريب العسكري، وهي مساعدات مؤقتة تُمكنهن من تجاوز صعوبات المعيشة وتأمين احتياجات الأسرة الأساسية مثل الطعام والنفقات اليومية.

في أغسطس 2023، افتُتح أول معسكر تجنيد عسكري للنساء في ولاية نهر النيل، وضم أكثر من 200 امرأة وفتاة تتراوح أعمارهن بين 17 و50 عاماً، معظمهن نازحات من الخرطوم بعد فرارهن من الحرب وسيطرة قوات الدعم السريع على الأحياء والمنازل.[93] وفي هذه المعسكرات، تخضع النساء لتدريبات في الإسعافات الأولية، وتكلف بأعمال مثل جمع التبرعات للجنود المصابين وخَبز الخبز لإمداد مواقع الجيش. وفي الوقت نفسه، استمرت حملات تعبئة النساء لدعم القوات المسلحة في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، حيث أُطلقت مبادرات مثل «نساء السودان يدعمن الجيش» في مدينة بورتسودان عاصمة ولاية البحر الأحمر، وتم افتتاح معسكرات تدريب للنساء هناك.[94]

بعد تخرجهن من هذه المعسكرات، تُسند للنساء أدوار تقليدية أكثر، مثل تحضير الطعام للمحتاجين، ورعاية الجرحى، وأداء أدوار الرعاية الأخرى. وانضمت مجموعات أخرى إلى حملات التعبئة هذه؛ ففي فبراير 2024، أعلنت مجموعة من الصحفيات السودانيات انضمامهن للحملة تحت شعار «يد تمسك القلم ويد تمسك السلاح»، حيث شاركن في الحملة التي تقودها مبادرة الكرامة في ولاية نهر النيل.

أثر الحرب والعسكرة على النساء والفتيات

في أبريل 2024، أفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن أكثر من نصف عدد النازحين في السودان من النساء والفتيات،[97] ما أثار مخاوف جدية بشأن ارتفاع تعرضهن للعنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد تسببت الحرب في تراجع كبير في حقوق النساء والفتيات وفي القضايا المرتبطة بهن. كما ارتفعت معدلات زواج الطفلات بسبب الفقر والخوف من العنف الجنسي، خصوصاً من قبل قوات الدعم السريع ضد الفتيات القاصرات.

الحرب الحالية كان لها آثار مباشرة ومدمرة على النساء والفتيات. وقد وثقت تقارير الأمم المتحدة حالات تعرضت فيها النساء السودانيات إلى الابتزاز الجنسي مقابل الحصول على الطعام، خصوصاً من قبل عناصر قوات الدعم السريع، بالإضافة إلى تعرضهن للعنف الجنسي والعبودية. وقد وقعت حالات العنف الجنسي، بما يشمل الاغتصاب، والاغتصاب الجماعي، والاستغلال الجنسي، والخطف لأغراض جنسية، وحالات زواج قسري، والاتجار الجنسي عبر الحدود، غالباً أثناء اقتحام المدن والبلدات، أو خلال الهجمات على مواقع النزوح، أو ضد المدنيين الفارين من مناطق النزاع، وكذلك خلال فترات الاحتلال الطويلة للمناطق الحضرية.[98]

وبحسب تقرير ليونيسف، سجّل مقدمو/ات الخدمات 221 حالة اغتصاب لأطفال منذ بداية عام 2024، وكان أصغر الضحايا طفلة تبلغ عامًا واحدًا فقط. ومن بين هذه الحالات، كانت 66% لفتيات و33% لفتيان. وأشار التقرير إلى أهمية الاعتراف بالعنف الجنسي الذي يتعرض له الفتيان والرجال في سياق هذه الحرب، لما له من تأثير نفسي عميق ووصمة اجتماعية، مؤكّداً على ضرورة فهم هذه التجارب وتطوير استجابات مناسبة لها. كما تسببت حوادث العنف الجنسي من كلا طرفي النزاع في حمل بعض الفتيات نتيجة الاغتصاب، ما أجبرهن على أن يصبحن أمهات رغماً عن إرادتهن.[99]

حالة الطوارئ المفروضة حالياً في معظم ولايات السودان أثرت سلباً وشكلت تحدياً كبيراً للنساء العاملات في القطاع غير الرسمي؛ إذ يُجبرن على العودة إلى منازلهن مبكراً قبل بدء حظر التجول، كما أن انتشار المقاتلين ونقاط التفتيش في الأحياء والشوارع يعرضهن للتحرش والابتزاز الجنسي دون حماية.[100] وتواجه النساء والفتيات النازحات مخاطر متزايدة من العنف الجنسي بسبب الاكتظاظ في مواقع النزوح، والاضطرار للعيش مع غرباء، أو التنقل لمسافات طويلة، وغالباً في الليل، للوصول إلى خدمات أساسية مثل المياه أو دورات المياه. وقد اضطرت العديد من الفتيات والنساء للفرار بمفردهن، ما جعلهن عرضة للخطر اقتصادياً واجتماعياً.[101]

كما تحملت النساء عبئاً اقتصادياً ثقيلًا بسبب التحولات الاقتصادية التي فرضتها الحرب، وتكرار النزوح. فقد انتقلت العديدات من النساء اللواتي كن يعملن سابقاً في القطاع الرسمي إلى العمل غير الرسمي مثل الحرف اليدوية أو بيع الشاي والطعام

وفي مدينة الفاشر، تشارك النساء في القتال إلى جانب الرجال ضمن القوات المشتركة[95]، في حين غادرت مئات النساء المدينة لحماية أنفسهن وعائلاتهن، ولجأن إلى مناطق مثل طويلة وقولو حيث يعشن في أوضاع إنسانية قاسية، محرومات من أبسط مقومات الحياة.

كما برز دور المغنيات الشعبيات (الحكامات)، اللواتي لعبن دوراً بارزاً من خلال خطاباتهن وعروضهن على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث أسهمن في تعزيز الروايات الحربية لدعم أحد أطراف النزاع، ما جعلهن جزءاً نشطاً من الدعاية الحربية. ويُذكر أن دورهن برز بوضوح خلال صراع دارفور في عام 2003، حين ظهرن كمناصرات نشطات داخل المجتمع. في المقابل، شاركت العديد من النساء والفتيات في أعمال إنسانية وتطوعية من خلال غرف الطوارئ والمساحات النسائية، حيث قدمن الدعم النفسي والاجتماعي للنساء والفتيات، وعملن في مطابخ الأحياء، وأسسّن مساحات آمنة للنساء والأطفال.

وقد أعادت تعبئة النساء في النزاعات بالسودان إلى الأذهان ذكريات قوات الدفاع الشعبي في أوائل التسعينيات، وهي جماعات مسلحة بدأت بأبعاد أثنية، وتوسعت لاحقاً إلى المناطق الحضرية لتجنيد المقاتلين للقتال في جنوب السودان أثناء الحرب الأهلية، حيث كان للنساء دور واضح فيها، إذ شاركن في الدعاية الحربية وجمع التبرعات للمقاتلين في الجبهة الجنوبية.

أما في جنوب السودان، ففي ولاية شرق الاستوائية، فقد عبّرت العديد من النساء، بمن فيهن المقاتلات السابقات والنساء العاملات في الجيش، عن استيائهن من التمييز الجندري وانعدام فرص الترقية داخل وحداتهن العسكرية.[96]

في الأسواق والأماكن العامة. إلى جانب ذلك، تعرضت النساء العاملات في مجالات الحرف، وصناعة مستحضرات التجميل، والصناعات الصغيرة، إلى الانقطاع عن شبكاتهن الاقتصادية.

وقد أدى ارتفاع الفقر والضغوط الاجتماعية والاقتصادية إلى تفاقم الوضع، حيث تلعب العنصرية والتمييز الطبقي دوراً إضافياً خلال هذه الحرب. وتُتهم النساء العاملات في القطاع غير الرسمي، خاصة بائعات الشاي، بأنهن «جاسوسات» ومتعاونات مع قوات الدعم السريع، ما يجعلهن عرضة لعنف الدولة الرسمي والوصم الاجتماعي في آنٍ واحد.

لقد جرّدت الحرب النساء والفتيات من قدرتهن، حتى وإن كانت محدودة في السابق، على التحكم بحياتهن وخياراتهن اليومية. العيش في بيئات النزوح والسكن الجماعي دفع النساء إلى ترك خصوصيتهن وانتقلن إلى أماكن مكتظة بالغرباء، الذين هم بدورهم ضحايا للنزوح القسري.

حتى الآن، لا توجد رؤية واضحة لما ستبدو عليه الحياة العامة والأسرية بعد الحرب، أو في حال استمرار حالة العسكرة الحالية. لكن الارتفاع الملحوظ في العنف الأسري، وانكماش المساحات الآمنة للنساء في الفضاء العام، كلها مؤشرات قوية على مستقبل قاتم محتمل.

وبحسب منظمة الصحة العالمية، أُغلق نحو 70% من المرافق الصحية العامة والخاصة بنهاية عام 2023، ما أدى إلى تقييد وصول النساء إلى خدمات الرعاية الصحية[102]، خصوصاً خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية. وفي بعض الحالات، يُحتجز النساء بعد الولادة في المستشفيات حتى دفع تكاليف العلاج.[103]

كما أصبح الوصول إلى منتجات النظافة الصحية للدورة الشهرية عائقاً رئيسياً يمس كرامة النساء وصحتهن الجسدية والنفسية، بسبب ندرتها وارتفاع تكلفتها.

لقد خلقت الحرب حواجز إضافية أمام النساء ذوات الإعاقة. فلقد أصبح الوصول إلى وسائل المساعدة الأساسية، مثل أجهزة السمع والكراسي المتحركة، عبئاً اقتصادياً كبيرًا وتحدياً لوجستياً بسبب نُدرتها. وتعاني النساء اللواتي اضطررن للبقاء في الملاجئ من انعدام الأمان والخصوصية، إضافة إلى صعوبة الوصول إلى المرافق الأساسية مثل دورات المياه. كما أصبحت فرص التعليم والعمل بعيدة المنال أكثر من أي وقت مضى، ما جعل هؤلاء النساء يواجهن مستويات أعمق من الإقصاء والتهميش الاجتماعي.[104]

تحولت حركة النساء داخل السودان إلى سلسلة من المعاناة والمخاطر، حيث تتعرض النساء خلال السفر لتفتيش متكرر عند نقاط التفتيش، يرافقه تحرش وتصنيف قائم على الإثنية، وأحكام مسبقة بناءً على المناطق اللاتي ينتمين إليها.

> *في آخر مرة سافرت داخل السودان، كانت معنا امرأة حامل من مدينة ود مدني بولاية الجزيرة. عند إحدى نقاط التفتيش، أصر الجنود على أنها حامل نتيجة اغتصاب من أحد أفراد قوات الدعم السريع، رغم أنها كانت تسافر مع زوجها. استمروا في مضايقتها بناءً على هذا الافتراض، مما ألحق بها أذى نفسيًا بالغًا.*[105]

أما الهجرة عبر الحدود، خاصة التهريب إلى مصر[106]، فقد أصبحت رحلة محفوفة بالمخاطر اضطرت مئات النساء إلى خوضها مع أطفالهن، بحثاً عن التعليم والأمان والمأوى والخدمات الأساسية. وقد اضطرت بعض النساء إلى القيام بهذه الرحلة مع أقارب مسنين أو مرضى يعانون من أمراض مزمنة، بحثاً عن الرعاية الصحية والعلاج.

في الوقت نفسه، يبقى العديد من الرجال في مناطق النزاع داخل منازلهم بسبب غياب فرص العمل، لكن هذا القرار يرتبط أيضاً بتوقعات المجتمع تجاه الرجال؛ حيث يُنظر إلى عدم قدرة الرجل على إعالة أسرته أو الوفاء بمسؤولياته على أنه أمر غير مقبول اجتماعياً.

أدت الحرب إلى تحوّل دور الرجال من «حماة» و«مقدّمي حماية» إلى أشخاص عاجزين عن الدفاع عن أسرهم أو حمايتهم من المخاطر، بما في ذلك العنف الجنسي. وفي بعض الحالات، دفع هذا الوضع بعض الرجال إلى ممارسة العنف داخل الأسرة كوسيلة تعويض نفسي عن شعورهم بالعجز. وقد وصفت نساء كيف تحولت المساحات الحميمة داخل المنازل إلى أماكن تهيمن عليها الأوامر والسيطرة، بدلًا من أن تكون أماكن للحوار أو التفاهم في إدارة شؤون الحياة اليومية.

> *العلاقة أصبحت علاقة أوامر وتنفيذ. هذا سلوك عسكري، وصعب علينا التعامل معه. كأننا نعيش مع جندي غير مسجّل في الجيش. هذا سلوك معسكر.*[107]

كما انتشرت خطابات اللوم والتحريض ضد النساء، حيث تُلام النساء على المشكلات السياسية، وتُنتقد ملابسهن وسلوكياتهن، وهي نفس الخطابات التي تكررت خلال أزمات الفترة الانتقالية، وتُعاد الآن في سياق الحرب.

وفي ظل الحرب، بات خطاب الكراهية الموجّه ضد النساء واسع الانتشار، حيث يُلقى اللوم على الضحايا وتُجرّم النساء. وقد وثقت صحفية سودانية قصص 15 امرأة تتراوح أعمارهن بين 18 و70 عاماً، فررن من فظائع قوات الدعم السريع، لكنهن واجهن الاعتقال والسجن والحُكم بالإعدام، حيث تم تبرئة بعضهن بعد أشهر من المعاناة في السجون، فيما لا تزال أخريات بانتظار مصيرهن.[108]

> *النساء المعتقلات في السجون المختلفة بتهمة التعاون مع قوات الدعم السريع يواجهن أشهراً من الاحتجاز في ظروف قاسية، ويتعرضن لسوء المعاملة الشديدة، ويُحرمن من الوصول إلى العدالة.*- وقد عكس تقرير سلمى عبد العزيز حول النساء المعتقلات بتهم كهذه واقعاً مرعباً لحياتهن اليومية.[109]

النساء كلاجئات

بالنسبة للنساء الارتريات، تُعدّ مغادرة البلاد مغامرة محفوفة بالمخاطر، خصوصاً أن المواطنين/ات الإريتريين يُمنعون من مغادرة البلاد قبل إنهاء الخدمة الوطنية الإلزامية، ما يجعل الحصول على جوازات السفر والتأشيرات تحدياً كبيراً. نتيجة لذلك، يقَع كل من النساء والرجال ضحايا لعصابات تهريب البشر والأسواق السوداء الإقليمية التي تبيع جوازات السفر والتأشيرات.

وجدت العديد من النساء الإريتريات أنفسهن لاجئات بعد الفرار من البلاد هرباً من الخدمة الوطنية التي قد تستمر مدى الحياة، ليواجهن بعدها الفقر والملاحقة القانونية، وغالباً ما يُجبرن على العمل في القطاع غير الرسمي في بلدان اللجوء. كما تعاني الكثير من النساء الإريتريات اللاجئات من انتهاكات إضافية في مخيمات النزوح في إثيوبيا والسودان وكينيا، في ظل غياب خدمات التأهيل والدعم النفسي، مما يزيد من معاناتهن. وقد أدى العبء النفسي الناجم عن العسكرة إلى ارتفاع معدلات العنف الأسري وحتى القتل داخل مجتمعات اللاجئين الإريتريين في الخارج.[110]

خلال حرب تيغراي، تعرض اللاجئون الإريتريون، وخاصة النساء، للعنف الجنسي وأشكال أخرى من الانتهاكات. وقد كانت المنطقة تضم حوالي 96,000 لاجئ إريتري. تنظر القوات المسلحة الإريترية إلى اللاجئين الإريتريين على أنهم خونة لبلدهم الأصلي، في حين يعتبرهم بعض المقاتلين من تيغراي معارضين لقضيتهم.

وبالمثل، تشكل النساء السودانيات والجنوب سودانيات نسبة كبيرة من اللاجئين. حيث أشارت تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) الصادرة في مارس 2024، وصول 550,000 لاجئ سوداني جديد إلى تشاد بين أبريل 2023 وفبراير 2024، وهو رقم يقارب إجمالي عدد اللاجئين المسجلين هناك خلال العقدين الماضيين. وقد وصلت 90% من هؤلاء اللاجئين من النساء اللواتي وصلن مع أطفالهن فقط، وقد تعرضت العديد منهن للاغتصاب والعنف القائم على النوع الاجتماعي.[111]

إن نقص التمويل، وضعف الوصول إلى الغذاء والمياه النظيفة ومستلزمات النظافة، وسوء البنية التحتية لخدمات الرعاية الصحية والدعم النفسي، كلها عوامل جعلت هؤلاء النساء يواجهن الجوع وعدم الاستقرار والصدمات النفسية دون أي دعم. عندما اندلع النزاع في جنوب السودان عام 2013، كانت الغالبية العظمى (أكثر من 83%) من الفارين من النساء والأطفال، حيث شكّل الأطفال وحدهم 65% من إجمالي اللاجئين الجنوب سودانيين. وهم ناجون من هجمات عنيفة واعتداءات جنسية، وفي كثير من الحالات، انفصل الأطفال عن والديهم ويسافرون بمفردهم، وفقاً لتقارير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.[112]

أما من فرون إلى السودان، فقد واجهوا صراعات دائمة وتوترات مع المجتمعات المضيفة، إلى جانب سوء أوضاع مخيمات اللاجئين. كما تعرضت النساء العاملات في الأسواق المحلية أو في القطاع غير الرسمي لتأمين احتياجات أسرهن إلى العنصرية، وعنف الشرطة، والتحرش الجنسي.[113]

خطوط المواجهة الجندرية:
قراءات نسوية للعسكرة في السودان، جنوب السودان، وإريتريا

الخاتمــة

يكشف الأثر الجندري للعسكرة، من خلال تجارب النساء والفتيات في السودان وجنوب السودان وإريتريا، عن نمط مقلق وعميق، حيث تتداخل أدوار النساء في النزاعات بين التمكين والاستغلال في آنٍ واحد.

في إريتريا، ورغم أن مشاركة النساء في الكفاح التحرري تحدّت المعايير الجندرية التقليدية وفتحت مساحة للتمكين، إلا أن هذه المكاسب لم تُحفظ ولم تُستدام بعد انتهاء النزاع.

بدلاً من ذلك، وجدت المقاتلات أنفسهن يواجهن التهميش مجدداً، والوصم الاجتماعي، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ما يعكس بوضوح حدود العسكرة كطريق نحو تحرر حقيقي للنساء.

وفي السودان، تسببت الحرب المستمرة في إلحاق ضرر شديد بالنساء والفتيات، من خلال النزوح، والعنف الجنسي، وتدهور الأوضاع الاقتصادية.

لقد أدت زيادة زواج القاصرات والاستغلال الجنسي إلى تراجع خطير في حقوق النساء خلال النزاعات المُعسكَرة، ما يبرز أن العسكرة، رغم ترويجها كأداة لحماية الوطن والدفاع عنه، تترك آثاراً طويلة الأمد على النساء والفتيات تتجاوز ساحة القتال.

تُظهر هذه الحالات أن العسكرة، التي تُقدَّم غالبًا كأداة دفاع ضرورية أو كجزء من نضال وطني، تُخلّف عواقب اجتماعية ونفسية واقتصادية عميقة ودائمة على النساء والفتيات، لا تنحصر في زمن الحرب فقط، بل تمتد إلى نسيج المجتمع ذاته.

تتطلب معالجة هذه القضايا تفكيك الأنماط الذكورية والمعسكرة التي أضرت بالنساء والرجال على حد سواء، إضافة إلى وضع سياسات طويلة المدى لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي.

كما أن الاقتصاد السياسي للعنف في السودان، وجنوب السودان، وإريتريا يعكس ترسّخ منطق «السوق السياسي»، حيث يتم استثمار العنف كوسيلة للسيطرة والمساومة على السلطة.

التوصيـــات

يتطلـب معالجـة الـدورات المتجـذّرة مـن العسـكرة، والسـلطوية الأبويـة، وعـدم المسـاواة الاجتماعيـة، مناهـج تحويليـة تنطلـق مـن المبـادئ النسـوية، والمسـاءلة التاريخيـة، والتجـارب التـي عاشـتها المجتمعـات الأكثـر تضـرراً. وتُقـدَّم التوصيـات التاليـة كمسـارات لإعـادة تصـور السياسـات، والمناصـرة، والبحـث، والعمـل الثقافـي، مـع وضـع العدالـة الجندريـة، والتقاطعيـة، والرفاهيـة الجماعيـة فـي صُلـب الجهـود المبذولـة لبنـاء مجتمعـات أكثـر سلامـاً وعـدلًا فـي منطقتـي شـرق أفريقيـا والقـرن الأفريقـي.

دمج المنظور الجندري والنسوي في عملية صنع السياسات

- ينبغـي معالجـة تأثيـر العسـكرة علـى النسـاء والفتيـات، والفئـات المهمشـة، مـن خـلال سياسـات مدروسـة تركـز علـى حقوقهـن الاجتماعيـة والاقتصاديـة، وتضمـن وصولهـن إلـى العدالـة، وتعـزز مشـاركتهن السياسـية وفاعليتهـن فـي صنـع القـرار.
- ينبغـي أن تركـز التدخـلات السياسـية المتعلقـة بالأمـن والأزمـات الاجتماعيـة علـى معالجـة الجـذور الاقتصاديـة والاجتماعيـة لهـذه الأزمـات وحـركات التمـرد، بـدلًا مـن اللجـوء إلـى التجريـم والعنـف الرسـمي.
- ينبغـي اعتمـاد السياسـة الخارجيـة النسـوية كنظـرة نقديـة للسياسـات الخارجيـة الحاليـة فـي دول شـرق إفريقيـا، مـع التوجـه نحـو تخيّـل سياسـة خارجيـة نسـوية تقـوم علـى التعـاون والمنفعـة المتبادلـة والتضامـن، بـدلًا مـن التنافـس والحـروب بالوكالـة.
- يجـب أن تأخـذ مناهـج معالجـة السـلام وتصميـم العمليـات السياسـية فـي الاعتبـار الآثـار الجندريـة للعسـكرة علـى المجتمعـات، وعلـى قدرتهـا فـي الوصـول إلـى الحقـوق الاجتماعيـة والسياسـية والاقتصاديـة، إلـى جانـب معالجـة المظالـم التاريخيـة مـن خـلال بنـاء مؤسسـات وسياسـات وتشـريعات تركـز علـى العدالـة.
- مـن المهـم فهـم وتسـييس قضايـا الصحـة والصدمـات النفسـية، بوصفهـا عناصـر مرتبطـة بشـكل وثيـق بالسياسـات والدولـة والمعانـاة الاجتماعيـة. وهنـاك حاجـة ماسـة للمزيـد مـن الأبحـاث والدراسـات فـي هـذا المجـال لرصـد تأثيـر التاريـخ، وعـدم الاسـتقرار السياسـي، والعنـف الرسـمي علـى رفـاه المجتمعـات المتضـررة مـن العسـكرة.

مواجهة الأعراف المُعسكرة والهياكل الأبوية

- علـى منظمـات المجتمـع المدنـي ووسـائل الإعـلام تعزيـز جهودهـا لمعالجـة الآثـار الجندريـة للعسـكرة علـى النسـاء والفتيـات والفئـات المهمشـة فـي منطقـة شـرق إفريقيـا. حيـث يجـب أن يعمـل الإعـلام والفنانـون علـى بنـاء سـرديات بديلـة لتفكيـك الصـور النمطيـة عـن الذكـورة والأنوثـة، والتـي تـؤدي إلـى ترسـيخ ذكوريـات مُعسـكرة، واسـتخدام أجسـاد النسـاء كأسـلحة فـي النزاعـات والسـياقات المُعسـكرة.
- ينبغـي أن تركـز جهـود النسـاء والمجموعـات النسـوية علـى الانخـراط المجتمعـي لمعالجـة تأثيـر الأنظمـة الأبويـة علـى النسـاء والفتيـات، وعلـى سـلامة الرجـال، وعلـى تعزيـز التعايـش السـلمي فـي المجتمعـات.

سدّ فجوات إنتاج المعرفة

- اهنـاك حاجـة لدراسـات معمقـة حـول تأثيـر العسـكرة علـى المجتمعـات المهمشـة والجندريـة، إذ لا تـزال هـذه المواضيـع قليلـة الدراسـة وغالبـاً مـا يتـم تجاهلهـا.
- ثمـة حاجـة ملحّـة للمزيـد مـن العمـل حـول تصـوّرات السـلام النسـوية فـي سـياقات مـا بعـد الاسـتعمار، بهـدف نقـد الوضـع القائـم والتصـور الليبرالـي للسـلام بوصفـه مجـرد تقاسـم للسـلطة والثـروة كترتيبـات سياسـية سـطحية، مـع السـعي لتصـوّر سـلام نسـوي يركـز علـى قضايـا الاسـتعمار والرأسـمالية والديكتاتوريـات والاقتصـادات الاسـتخراجية، باعتبارهـا عوامـل أساسـية فـي تصاعـد العسـكرة بالمنطقـة.
- يجـب دراسـة تأثيـر العسـكرة علـى بنـاء مفاهيـم الأنوثـة والذكـورة كأدوار اجتماعيـة وتوقعـات وأشـكال أداء اجتماعـي، فـي ظـل تصاعـد العسـكرة الحالـي بالمنطقـة.

المراجع:

1 المفاهيم الأساسية في السياسة، أندرو هيوود، بالجريف ماكميلان، 2000، ص 170.

2 »عسكرة«، قاموس كامبريدج المتقدم للمتعلمين وقاموس المرادفات (مطبعة جامعة كامبريدج)، تاريخ الوصول: 2023/7/21، على الرابط:q)https://acr.ps/1L9zR

3 النوع الاجتماعي والصراع المسلح، ماريا ستيرن وماليـن نيستراند، الوكالة السويدية للتنمية الدولية، 2006، ص 51.

4 سينثيا إنلو، الموز، الشواطئ، والقواعد: قراءة نسوية للسياسة الدولية، مطبعة جامعة كاليفورنيا، 2014.

5 العسكرة، النزاع، ونشاط النساء، أمينة ماما ومارغو أوكازاوا-ري، أفريقيا النسوية، العدد 10: العسكرة، النزاع، ونشاط النساء، أغسطس 2008، تم الاطلاع عليه من خلال الرابط التالي: https:// feminist_/10/feministafrica.net/wp-content/uploads/2019 africa_10.pdf

6 نفس المرجع، ص. 3

7 النساء والعسكرة، كولين بيرك، رابطة النساء الدولية للسلام والحرية، ص. 11، متاح عبر الرابط التالي: https://www.wilpf.org/ Unknownyear_Women_and_/10/wp-content/uploads/2012 Militarism.pdf

8 ويسننت، ريبيكا، «وجهات نظر نسوية حول الاغتصاب»، موسوعة ستانفورد للفلسفة (نسخة خريف 2021)، إدوارد ن. زالتا (محرر)، متاح عبر الرابط التالي: https://plato.stanford.edu/ /archives/fall2021/entries/feminism-rape

9 نفس المرجع السابق.

10 روث سيفرت، الجبهة الثانية: منطق العنف الجنسي في الحروب، 1996، منتدى الدراسات النسوية الدولية، العدد 19 (2/1): الصفحات 35-43.

11 العسكرة، النزاع، ونشاط النساء، أمينة ماما ومارغو أوكازاوا-ري، أفريقيا النسوية، العدد 10: العسكرة، النزاع، ونشاط النساء، أغسطس 2008، ص. 4، متاح عبر الرابط التالي: https:// feminist_/10/feministafrica.net/wp-content/uploads/2019 africa_10.pdf

12 النساء والعسكرة، كولين بيرك، متاح عبر الرابط التالي: https://www.wilpf.org/wp-content/uploads/2012/10/ Unknownyear_Women_and_Militarism.pdf

13 مشروع السوق السياسي، مؤسسة السلام العالمي (World Peace Foundation)، متاح عبر الرابط التالي: https://worldpeacefoundation.org/project/political-marketplace/

14 تحليل سوق السياسة في جنوب السودان: «السلام» المزعوم، أليكس دي وال، مؤسسة السلام العالمي، مارس 2016، متاح عبر الرابط التالي: https://assets.publishing.service.gov.uk/ media/57a08962ed915d622c0001b7/JSRP-Brief-2.pdf

15 استكشاف مفهوم التجربة في الفكر النسوي، ديانا موليناري وكيرستين ساندیل، أكتا سوسيولوجيكا، 1999، المجلد 42، العدد 4 (1999)، الصفحات 287-297منشور بواسطة: ساج بابليكيشنز المحدودة https://www.jstor.org/stable/4201163

16 وضع السودان، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيو 2025، تم الوصول إليه عبر هذا الرابط: https:// data.unhcr.org/en/situations/sudansituation

17 الاغتصاب والعنف الجنسي في النزاع الجاري في السودان قد يشكلان جرائم حرب، وفق تقرير جديد للأمم المتحدة | PBS NewsHour

18 صراع السودان في ظل الانقلابات والحكم العسكري، قشاو أيفرام، صدى، برنامج كارنيغي للشرق الأوسط، نشر في 17 أغسطس 2023، تم الوصول إليه عبر الرابط: https:// sudans-conflict-/08/carnegieendowment.org/sada/2023 in-the-shadow-of-coups-and-military-rule?lang=en

19 مقابلة مع باحث في إصلاح قطاع الأمن، ديسمبر 2024.

20 الشركات العسكرية السودانية تتجه نحو العمل المدني: كيف يُمكن لاتفاقية سحب الاستثمارات الأخيرة أن تنجح؟ يزيد صايغ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أبريل 2021. يمكن الاطلاع على التقرير عبر هذا الرابط: carnegieendowment. sudans-military-companies-go-/04/org/research/2021 civilian-how-the-recent-divestment-agreement-can-succeed?lang=ar¢er=middle-eas

21 من منظور نسوي عن النزاع المسلح في السودان زينب بدوي، مرصد السودان للشفافية والسياسات، يونيو 2024. يمكن الاطلاع على الدراسة عبر هذا الرابط: https://sudantransparency.org/ FeministAR.pdf/07/wp-content/uploads/2024

22 اندلاع النزاع المسلح في السودان: الأسباب والتداعيات المحتملة، تقييم الوضع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 20 أبريل 2023. يمكن الوصول إلى الدراسة عبر الرابط: https:// www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/ breakout-of-armed-conflict-in-sudan-background-and-implications.aspx

23 »تجنيد الأطفال« في السودان... طرق متعددة وثلاثة أطراف في القضاء الحرة، 19 مارس 2024. يمكن الاطلاع على التقرير عبر هذا الرابط: https://rb.gy/licm6f

24 حوار مع ناشطة نسوية، ديسمبر 2024.

25 للمزيد حول مساهمات الناشطات والمدافعات النسويات في سياق هذه الحرب، راجعوا: https://noonmovement.org/wp-content/uploads/2024/10/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%B7%D8%A7%D8%AA-1.pdf

26 الوعي النسوي في مقاومة عسكرة الدولة: شادية عبد المنعم، مجلة فريدة النسوية، العدد 1، سبتمبر 2024. يمكن الاطلاع على المقال عبر الرابط https://faridamagazine.com/?p=1257

27 مقابلة مع باحث في إصلاح قطاع الأمن، ديسمبر 2024.

28 الجيوش والميليشيات ومستنقع التحالفات السياسية-العسكرية المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية (ISPI)، يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: https://www.ispionline.it/en/publication/armies-militias-and-the-quagmire-of-politico-military-alliances-207389

29 إلغاء أوامر الطوارئ في جنوب طوكر بولاية البحر الأحمر بعد 27 عامًا راديو دبنقا، فبراير 2025. يمكن الاطلاع على الخبر عبر هذا الرابط: https://www.dabangasudan.org/ar/all-news/article/%D8%A5%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A1-%D8%A3%D9%88%D8%A7%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A6-%D9%81%D9%8A-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-%D8%B7%D9%88%D9%83%D8%B1-%D8%A8%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8AD

30 حلقة نقاشية مركزة مع نساء من منطقة شرق السودان، يناير 2025.

31 30 ألف مقاتل سوداني في اليمن.. تعرّف على رواتبهم ومناطق انتشارهم والمهام الموكلة إليهم - موقع الجزيرة، نوفمبر 2019. يمكن الاطلاع على التقرير عبر هذا الرابط: https://www.aljazeera.net/politics/2019/2/11/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF%D9%87%D8%A7

32 الاقتصاد السياسي لحرب السودان

بندر نوري، موقع صفر، يناير 2024. متاح عبر الرابط:

https://alsifr.org/political-economy-sudan-war

33 مهورية الكدامول: صورة لقوات الدعم السريع في الحرب جوشوا كريز و رغا مكوي، مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، 2025. يمكن الاطلاع على التقرير عبر هذا الرابط: https://www.smallarmssurvey.org/sites/default/files/resources/SAS-HSBA-Briefing-Paper-2025-RSF-EN.pdf

34 صادرات الذهب تتجاوز التنافس السوداني الإماراتي، سودان تريبيون، ١٣ فبراير ٢٠٢٤، على الرابط: https://sudantribune.net/article282237/

35 السودان: ميزانية سرية تعزز الإنفاق العسكري وتحطم آمال المواطنين، شبكة عاين، ٥ فبراير ٢٠٢٥، على الرابط: https://3ayin.com/balancing/

36 تقرير CRS INSIGHT (الحرب الأهلية في جنوب السودان: تقديرات عدد القتلى بنحو ٤٠٠ ألف) - تحديث ٢٨ سبتمبر ٢٠١٨

37 وفقًا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى يوليو ٢٠٢٣.

38 https://dashboards.sdgindex.org/map/indicators/seats-held-by-women-in-national-parliament

39 مقابلة مع ناشطة سلام من جنوب السودان، ديسمبر ٢٠٢٤.

40 الحقائق: ما تحتاج لمعرفته حول أزمة جنوب السودان، ميرسي كوربس، ٢٤ يونيو ٢٠١٩، يمكن الوصول إليه عبر هذا الرابط: https://www.mercycorps.org/blog/south-sudan-crisis#crisis-south-sudan-start

41 مقابلة مع ناشطة نسوية من جنوب السودان، ديسمبر ٢٠٢٤.

42 الصراع والأزمة في ولاية إكواتوريا بجنوب السودان، آلان بوسويل، معهد الولايات المتحدة للسلام، أبريل

43 صناعة الأسواق: اقتصاد الحرب في جنوب السودان في القرن الحادي والعشرين، جوشوا كريز، مؤسسة السلام العالمي، فبراير ٢٠٢٣، يمكن الوصول إليه عبر هذا الرابط: https://03/worldpeacefoundation.org/wp-content/uploads/2024/Making-Markets.pdf

44 مقابلة مع ناشط سلام من جنوب السودانيناير/كانون الثاني 2025.

45 الصراع والنزوح والأمراض تدفع بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية إلى مستويات مُقلقة في أجزاء من جنوب السودان، برنامج الأغذية العالمي، 12 يونيو/حزيران 2025. تم الوصول إليه عبر هذا الرابط: https://www.wfp.org/news/conflict-displacement-and-disease-drive-food-insecurity-and-malnutrition-alarming-level-parts

46 فيليب كاسايجا أبولي، «الاستقرار الدائم في جنوب السودان: ما هي المتطلبات الأساسية؟» (مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، 29 مايو/أيار 2018): https://reliefweb.int/report/south-sudan/durable-stability-south-sudan-what-are-prerequisites.

47 مقابلة مع ناشطة نسوية من جنوب السودان، ديسمبر 2024.

48 مقابلة مع ناشط جنوب سوداني، يناير 2025.

49 مقابلة مع صحفي جنوب سوداني، ديسمبر2024.

50 تقرير جنوب السودان 2023، منظمة العفو الدولية، https://www.amnesty.org/en/location/africa/esta-africa-the-horn-and-great-lakes/south-sudan/report-south-sudan/

51 حرية التعبير ضرورية للسلام في جنوب السودان - تقرير الأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، فبراير 2018. https://unmiss.unmissions.org/freedom-expression-essential-peace-south-sudan%E2%80%93-un-report

52 التوتر السطحي: العنف «الطائفي» وطموحات النخبة في جنوب السودان، دان واتسون، مشروع بيانات الأحداث والنزاعات المسلحة (ACLED)، أغسطس 2021. https://acleddata.com/2021/08/19/-communal-violence-tension-surface-south-sudan/-in-ambitions-elite-and/

53 https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2024/10/12/-poverty-and-new-report-reveals-that-vulnerability-remain-endemic-in-afe-south-sudan

54 مقابلة مع ناشطة جنوب سودانية في مجال حقوق اللاجئين، ديسمبر ٢٠٢٤.

55 الثقافة والسياق والصحة النفسية والرفاهية النفسية والاجتماعية للاجئين والنازحين داخليًا من جنوب السودان، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يمكن الوصول إليها عبر هذا الرابط: https://reliefweb.int/report/south-sudan/culture-context-and-mental-health-and-psychosocial-well-being-refugees-and-internally-displaced-persons-south-sudan

56 مقابلة مع ناشطة سلام جنوب سودانية، يناير ٢٠٢٥.

57 نيكي كيندرسلي، «العمل المسلح وإعادة بناء الدولة في جنوب السودان: ما بعد اتفاق السلام»، يونيو ٢٠١٩، يمكن الوصول إليها عبر هذا الرابط: https://archives.defense.gouv.fr/content/download/585543/9960850/file/201906-Armed_work_and_state_reconstruction_in_South_Sudan_Beyond_the_peace_deal-Note_n%C2%B010.pdf

58 سترينغهام وفورني، «يتطلب الأمر قرية لتكوين ميليشيا»: 184؛ أويستين هـ. رولاندسن، «صغيرة ومتباعدة: اقتصادات حفظ السلام في جنوب السودان»، مجلة التدخل وبناء الدولة، المجلد 9، العدد 3 (3 يوليو/تموز 2015): 353-371، https://doi.org/10.1080/17502977.2015.1070024.

59 مقابلة مع ناشط سلام من جنوب السودان، يناير 2025.

60 تعهدت شركة إماراتية بتقديم 13 مليار دولار أمريكي لعشرين عامًا من نفط جنوب السودان، راديو تمازج، أبريل 2024، للاطلاع على الرابط: https://www.radiotamazuj.org/en/news/article/uae-firm-pledged-13-billion-for-20-years-of-south-sudan-oil

61 مقابلة مع ناشط سلام من جنوب السودان، يناير 2025.

62 تقرير عن العنف الجنسي في النزاعات: جنوب السودان، مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، للاطلاع على الرابط: https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/countries/south-sudan/

63 آثار النزاع والنزوح على العنف ضد الفتيات المراهقات في جنوب السودان: حالة الفتيات المراهقات في مواقع حماية المدنيين في جوبا، مورين مورفي، جيفري ب. بينجنهايمر، جونيور أوفنس، ماري إسبرغ، مانويل كونتريراس أوربينا، مسائل الصحة الجنسية والإنجابية، المجلد 27، 2019 - العدد 1، https://www.tandfonline.com/doi/epdf/10.1080/26410397.2019.1601965?needAccess=true

64 المشاركة السياسية للمرأة في جنوب السودان: توصيات للانتخابات المقبلة وعملية مراجعة الدستور الجارية، د. فيكتوريا ليهيرو، مؤسسة فريدريش إيبرت، أكتوبر 2024، تم الوصول إليه من خلال هذا الرابط: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/suedsudan/21616.pdf

65 https://www.africa.upenn.edu/Country_Specific/erit_outline.html

66 إريتريا: النضال من أجل الاستقلال ونضالات الاستقلال، تيرينس ليونز، في «حركات الاستقلال وتداعياتها: تقرير المصير والنضال من أجل النجاح»، تحرير جون ب. ألترمان وويل تودمان، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2019، صفحة 36.

67 المرجع نفسه، صفحة 37.

68 مقابلة مع ناشط إريتري، يناير 2025

69 مقابلة مع ناشط إريتري، يناير 2025.

70 مقابلة مع ناشط إريتري، يناير 2025

71 مقابلة مع ناشط إريتري، يناير 2025.

72 حالة الحركة النسائية في إريتريا، سوندرا هيل، دراسات شمال شرق أفريقيا، 2001، السلسلة الجديدة، المجلد 8، العدد 3، عدد خاص: المرأة في القرن الأفريقي: التاريخ الشفوي، والهجرات، والصراعات العسكرية والمدنية(2001).

73 المرجع نفسه، ص 158.

74 مقابلة مع ناشطة إريترية، يناير 2025.

75 حلقة نقاش مركزة مع نساء إريتريات في الشتات، يناير 2025

76 مقابلة مع ناشط إريتري، يناير 2025.

77 مقابلة مع ناشط إريتري، يناير 2025.

78 مقابلة مع ناشط إريتري، يناير 2025.

79 مقابلة مع ناشط إريتري، يناير 2025.

80 القمع الشديد في إريتريا أدى إلى عقود من الهجرة الجماعية، معهد سياسات الهجرة، أبريل 2025، يمكن الوصول إليه عبر هذا الرابط: https://www.migrationpolicy.org/article/eritrea-refugees-repression

81 لماذا يتصارع الإريتريون مع بعضهم البعض حول العالم، تقرير بي بي سي، فبراير 2024. يمكن الوصول إليه عبر هذا الرابط:https://www.bbc.com/news/articles/cw884l2wld8o

82 القاموس التاريخي لإريتريا، دان كونيل، توم كيليون، دار نشر سكيركرو، ١٤ أكتوبر ٢٠١٠، ص ٥٤٣.

83 المرجع نفسه، ص ٥٤٣.

84 العنف الجنسي في الخدمة الوطنية الإريترية، غايم كيبريب. المصدر: مجلة الدراسات الأفريقية، أبريل ٢٠١٧، المجلد ٦٠، العدد ١، الصفحات ١٢٣-١٤٣. مقابلة مع ناشطة إريترية، يناير/كانون الثاني 2025.

85 حوار مع ناشط إريتري، يناير2025.

86 الجندي والدولة: نساء ما بعد التحرير: حالة إريتريا، سوندرا هيل، في كتاب «النسوية في الخطوط الأمامية: النساء والحرب والمقاومة»، تحرير مارغريت ر. والر وجينيفر ريسينغا، دار نشر روتليدج، نيويورك/لندن، ص343.

87 المرجع نفسه، ص 343.

88 مقابلة مع ناشطة إريترية، يناير 2025.

89 مقابلة مع ناشطة إريترية، يناير 2025.

90 مقابلة مع ناشطة إريترية، يناير 2025.

91 حالة الحركة النسائية في إريتريا، سوندرا هيل، دراسات شمال شرق أفريقيا، 2001، السلسلة الجديدة، المجلد 8، العدد 3، عدد خاص: المرأة في القرن الأفريقي: التاريخ الشفوي، والهجرات، والصراع العسكري والمدني (2001)، الصفحات 155-177، صادر عن: مطبعة جامعة ولاية ميشيغان، ص 167.

92 المرجع نفسه، ص 167.

93 معسكرات تجنيد الفتيات في السودان، ناشطات يعتبرنها دعوة لمواصلة الحرب، سودان تريبيون، 20 أغسطس/آب 2023. يمكن الاطلاع على التقرير عبر هذا الرابط: معسكرات تجنيد الفتيات في السودان، ناشطات يعتبرنها دعوة لمواصلة الحرب - سودان تريبيون

94 تقرير سابق، سودان تريبيون

95 من «كتيبة البنات» إلى القوات المُعبأة... النساء السودانيات في مرمى النيران، بقلم خالد أحمد، ألترا سودان، يُمكن الوصول إليه عبر هذا الرابط:https://bitly.cx/iXiFZ

96 نساء في القوات المسلحة يحتججن على التمييز على أساس الجنس وفجوات الترقيات، راديو تمازج، ١٨ ديسمبر ٢٠٢٣. تم الوصول إليه عبر هذا الرابط: https://www.radiotamazuj.org/en/news/article/women-in-armed-forces-protest-gender-bias-promotion-gaps

97 السودان: عام من معاناة النساء والفتيات .https://africa sudan-a-year-/04/unwomen.org/en/stories/in-focus/2024 of-suffering-for-women-and-girls

98 /10/https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2024 sudan-un-fact-finding-mission-documents-large-scale-sexual-violence-and

99 أزمة العنف الجنسي ضد الأطفال، مكتب اليونيسف في السودان، مارس 2025. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي:https://rb.gy/x9kqv6

100 حلقة نقاشية مع نساء من منطقة شرق السودان، يناير 2025

101 أزمة العنف الجنسي ضد الأطفال، مكتب اليونيسف في السودان، مارس 2025. يُمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي:https://rb.gy/x9kqv6

102 منظمة الصحة العالمية، حالة الطوارئ الصحية في السودان: تقرير الوضع رقم 4، 4 2023. chrome-extension://efaidnbm nnnibpcajpcglclefindmkaj/https://cdn.who.int/media/docs/default-source/documents/emergencies/20240919_sudan-emergency-sitrep-4.pdf?sfvrsn=f15012a6_7&download=true

103 بعد الولادة... «يبقى حتى يُدفع الثمن» عبارة قاسية تُهدم عرش الرحمة في المستشفيات - سودان تريبيون، للاطلاع على التقرير: https://sudantribune.net/%d8%a8%d8%b9%d8%af-%d8%a7%d9%84%d9%88%d9%84%d8%a7%d8%af-%d8%aa%d8%a8%d9%82%d9%89-%d9%84%d8%ad%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%af%d8%a7%d8%af-%d8%b9%d8%a8%d8%a7%d8%b1%d8%a9-%d9%82%d8%a7/

104 نقاش جماعي مع نساء من منطقة شرق السودان، يناير ٢٠٢٥.

105 مقابلة مع ناشطة نسوية، يناير ٢٠٢٥.

106 السودانيون يلجأون إلى المهربين لعبور الحدود إلى مصر، ميدل إيست آي، تاريخ الوصول: ١٠ فبراير ٢٠٢٥. https://www.middleeasteye.net/news/sudan-egypt-border-migration-smugglers-police

107 حلقة نقاشية مركزة مع نساء من منطقة شرق السودان، يناير/كانون الثاني 2025.

108 مـن تحـت النـار إلـى تحـت المقصلـة: النسـاء السـودانيات ضحايـا أحـكام الإعـدام التعسـفية، سـلمى عبـد العزيـز، منصـة النسـاء اللواتي انتصـرن في الحرب، رابط التقرير: https://womenwhowonthewar.net/ar/%d9%85%d9%86-%d8%aa%d8%ad%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%a7%d8%b1-%d8%a5%d9%84%d9%89-%d8%aa%d8%ad%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%82%d8%b5%d9%84%d8%a9-%d9%86%d8%b3%d8%a7%d8%a1%d9%8c-%d8%b3%d9%88%d8%af/

109 المرجع نفسـه

110 مقابلة مع ناشـطة إريترية، يناير 2025.

111 المفوضيـة السـامية للأمـم المتحـدة لشـؤون اللاجئيـن، ٢٠٢٤. تشـاد تخشـى مـن احتمـال «حقيقـي» لوصـول المزيـد مـن اللاجئيـن السـودانيين، وتحتـاج إلـى الدعـم. https://www.unhcr.org/news/press-releases/unhcr-chad-fears-very-real-prospect-more-sudanese-refugee-arrivals-needs

112 https://www.unrefugees.org/news/south-sudan-refugee-crisis-explained/

113 مقابلـة مـع ناشـط مـن جنـوب السـودان، يناير/كانـون الثانـي ٢٠٢٥.